# مظاهر وآليات تهميش المرأة الريفية وانعكاساتها على التنمية المستدامة
# دراسة ميدانية على عينة من النساء بريف المنيا

**د. حنان محمد عاطف كشك**
**أستاذ علم الاجتماع المساعد**
**كلية الآداب – جامعة المنيا**

**الملخص:**

انطلقت الدراسة الراهنة كمحاولة لرصد مظاهر وآليات التهميش المتعددة التي تعاني منها المرأة الريفية في المجتمع المصري وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة ، والوقوف على تأثير التهميش التي تتعرض له المرأة الريفية على علاقاتها الاجتماعية واحساسها بالتقدير داخل أسرتها. واعتمدت الدراسة في توجهها النظري على النظرية النسوية . ولما كانت الدراسة الراهنة تعد من الدراسات الوصفية التحليلية ، فقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لكونه من أكثر المناهج ملائمةً للدراسات الوصفية . وتمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في استمارة الاستبيان ، وطبقت الدراسة الميدانية في ريف محافظة المنيا ،وقد تم اختيار عينة مكونة من (٣١١) سيدة ريفية. وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج الميدانية لعل أهمها :

- أن هناك العديد من مظاهر التهميش الاقتصادي التي تتعرض لها المرأة الريفية من أهمها: عدم وجود عمل مناسب ذي دخل ثابت أو الاشتغال بالأعمال الهامشية التي لا تدر دخلاً ثابتًا وتعمل على تدني الوضع الاقتصادي لها ، هذا فضلاً عن عدم قدرتها على التحكم في مواردها الاقتصادية وعدم قدرتها على تكوين مدخرات ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المشاركة في القرارت الاقتصادية داخل الأسرة والتي غالبًا ما ينفرد بها الرجال دون النساء . وتبين أن أهم الآليات التي لعبت دوراً في تهميش المرأة الريفية

وعدم قدرتها على الحصول على وظائف مناسبة هي قلة فرص حصولهن على التعليم الجيد وضعف إعدادهن لسوق العمل .

- تمثلت أهم آليات التهميش الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة الريفية في أساليب التنشئة الاجتماعية والموروثات الثقافية السائدة التي تفرق بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات والتي تعمل على إبعادها بصورة كبيرة عن المشاركة في أنشطة الحياة العامة . كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المرأة في الريف لا تلقى التقدير الكافي من أفراد أسرتها كما أنها تخضع لتحكم باقي أفراد أسرتها من الذكور بصورة واضحة.

**الكلمات المفتاحية :** تهميش المرأة ، تمكين المرأة ، التنمية المستدامة ، النظرية النسوية .

**مقدمة:**

تعد محاربة الفقر وتمكين المرأة وتحقيق المساوة بين الجنسين من أهم أهداف التنمية المستدامة ؛ حيث أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة مع أهداف إنهاء الفقر وأنواع الحرمان الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠ بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع وتحقيق المساوة بين الجنسين (Tricia&Opoku,2020:3).

حيث تسير المساوة بين الجنسين والتنمية المستدامة جنباً إلى جنب، فالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة تمكين المرأة ،وقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن وصول المرأة المتساوي للموارد الاقتصادية والمالية والتحكم فيها أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين (Maracine,2017:121).

فهناك حاجة إلى المشاركة الكاملة والمشاركة المتساوية للمرأة لتحقيق الركائز الثلاثة لأهداف التنمية المستدامة ألا وهي الاستدامة البيئية ، الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية . و تحتاج الاستدامة البيئية إلى معرفة قوية عند النساء والرجال بما يتعلق بكيفية التخطيط لإدارة الموارد البيئية بعيدًا عن الاستغلال الشديد لتلك الموارد ، ولتحقيق الاستدامة الاقتصادية يجب العمل على زيادة تحقيق الرفاة الاجتماعي والقضاء على الفقر المدقع القائم على أساس النوع الاجتماعي ولتحقيق الاستدامة الاجتماعية يجب القضاء على التحيز والتمييز القائمين على أساس النوع الاجتماعي ، فهذه المساواة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة (Yumarni& Amaratunga,2018)

ويعد الحق في التنمية حقًا من حقوق الإنسان ، والذي يحمل بين جنباته ضرورة مراعاة العديد من المبادئ ، فوفقًا لإعلان " الحق في التنمية " الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٦، الذي حث الدول في مادته الثامنة على اتخاذ التدابير اللازمة لأعمال الحق في التنمية وضمان تكافؤ الفرص للجميع في الوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل

للدخل وإتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية ( تقرير التنمية البشرية في مصر ،٢٠٢١ :٢٦).

وتسعى الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة إلى تحسين جودة الحياة خاصة لمواطني الدول النامية بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك بخفض معدلات الفقر الشديد إلى النصف ، والقضاء على الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم والعمل والمشاركة بفاعلية في شتى المجالات ؛ ويرجع ذلك إلى أهمية دور المرأة في عملية التنمية المستدامة حيث عانت طويلًا من تهميش دورها في الحياة العامة ، فما زالت هي الأقل حظًا في التعليم ونيل فرص العمل ويعد التحدي الأكبر هو زيادة تمكين المرأة في مختلف المجالات لتصبح عنصرًا فاعلًا في التنمية (فرج ، ٢٠٠٧ :٢١٣).

وقد أكد تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥) على أن التنمية الحقيقية هي عملية توسيع خيارات الأفراد ، حيث يصبح في متناولهم مزيد من الإمكانات ومتسع من الفرص لاستخدامها. فالنمو الاقتصادي وإن كان وسيلة لتحقيق التنمية ، إلا أنه ليس غاية ، فالغاية الحقيقية هي تنمية الإنسان عن طريق بناء الإمكانات البشرية ، وتحسين نوعية الحياة من كافة النواحي الاجتماعية ، السياسية ،الصحية ، الثقافية ، التعليمية والبيئية؛ وهذا يعني أن بناء القدرات البشرية من خلال الاستثمار في البشر يعد واحداً من أهم السبل لتخفيف من حدة التهميش بأشكاله المختلفة.

وهكذا تحول محور التنمية ليصبح الإنسان وسعادته ، وبات التحدي الذي تمثله التنمية بهذا المعنى أن تتحسن نوعية الحياة ؛ فنوعية الحياة الأفضل – ولا سيما في بلدان العالم الفقيرة تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى ، ولكنها تنطوي على ما هو أكثر من صحة و تعليم وتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة ، حيث إن النمو الاقتصادي للدولة لا يعني بالضرورة تحقيق الرفاهية للأفراد داخل الدولة فإن كل الوقائع تشير إلى زيف النظرية الليبرالية المحدثة، وتؤكد حقيقة هامة وهى أن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يتطابق مع نمو الرفاهية (أفهيلد، ٢٠٠٧: ٤٥).

وهذا يعني أن التمكين يشير إلى العمليات التي من خلالها يكتسب أولئك الذين حرموا من القدرة على اتخاذ الخيارات مثل هذه القدرة ، ولا يعني التمكين تعزيز القدرات المادية لأفراد المجتمع فقط ، إنما يتضمن البعد المعنوي المتمثل في رفع الوعي لدى النساء باللامساواة والعنف والتمييز الواقع عليهن ، ورفع استعدادهن وثقتهن بأنفسهن بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء كان ذلك في المجال الاجتماعي أو الصحي أو السياسي. والسؤال الجدير بالطرح هنا إلى أي مدى يتوافر للمرأة المصرية بصفة عامة والريفية بصفة خاصة تلك المعطيات التي تحقق لها التمكين ومن ثم تكون معيناً لها على الخروج من دائرة التهميش ؟

**إشكالية الدراسة :**

على الرغم من أن الدولة سعت جاهدة في السنوات الماضية لوضع استراتيجية لإلغاء الأوضاع والظروف الاجتماعية التي تعمل على تدني وضع النساء واقصائهن عن المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث يعاد دمجهن كقوة فعالة لدفع حركة المجتمع إلى الأمام بالإضافة إلى مشاركة النساء إلى جانب الرجال في كافة المجالات ، وذلك لأن التنمية في إي مجتمع لا تتم إلا من خلال الاستفادة من طاقات أكبر عدد من أفراده ، ولا يمكن تصور مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية ونصف طاقته البشرية غير قادرة على الإندماج بداخله .

وعلى الرغم من أن المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة قد حظيت بالإهتمام من كافة المنظمات الدولية من أجل تعزيز دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وزيادة تمكينها في مختلف الأماكن ، إلا أن هناك عديدًا من الصعوبات والتحديات التي تقف حائلًا ضد تمكين المرأة، فلا زالت المرأة –خاصةً الريفية– تعاني من بعض مظاهر التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتجسد في الوضع المتدني الذي تعيش فيه المرأة وخاصةً الريفية .

وعلى الرغم من أهمية دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية ، فإن البنية الثقافية للمجتمعات الريفية تدعم صورًا متنوعة من إقصاء المرأة حيث يتم دعم فكرة مؤداها أن دور النساء ينحصر في الأدوار التقليدية المتمثلة في الإنجاب وتربية الأبناء وإدارة

شئون المنزل، كما تدعم الأسر الريفية فكرة أخرى تعزز ذلك الإقصاء تتضمن فكرة أن المرأة ليست شريكًا كاملاً للرجل وأنها أقل منه وترى عدم ضرورة لدخولها المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

كما تمثل الأمية حاجزًا أمام تمكين المرأة الريفية ، فالمرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك في التغيير ولا في التنمية بالقدر الذي تستطيع أن تقدمه المرأة المتعلمة ؛ حيث تمثل الأمية معوقًا من معوقات التنمية وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢١ أن نسبة الأمية بلغت ٣٠.٨٪ للإناث مقابل ٢٠,١٪ للذكور. وترتفع معدلات الأمية في الريف لتصل إلى ٣٢,٢٪ مقابل ١٧,٧٪ للحضر وسجلت محافظة المنيا أعلى معدل للأمية بنسبة بلغت ٣٧,٢٪ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠٢١).

فالتعليم يعد من المتغيرات الثقافية الهامة في عملية التمكين الاجتماعي للمرأة حيث يعد من أهم عناصر رأس المال البشري ، فإن عدم امتلاك المرأة التعليم يعمل على تدني أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ويضعف من قدرتها على الإندماج الاجتماعي في الحياة العامة (Mccabe,2008:3) .

وتشير نتائج عديد من الدراسات السابقة بأن الأسر الفقيرة لا تهتم بتعليم الإناث وتعد التعليم ذا تكلفة اقتصادية مرتفعة تزيد من المعاناة الاقتصادية لتلك الأسر ، وبالتالي لا تهتم بتعليم الأبناء بصفة عامة والإناث بصفة خاصة ، حيث أصبح الإنفاق على التعليم مشكلة كبرى على أسر محدودة الدخل لا يمكنها تدبير مصروفاته (رمزي ، ٢٠٠٧ :٤٠٨). إضافة إلى الموروثات الثقافية التقليدية التي تنظر إلى تعليم الفتاة على أنه غير مهم أو غير ذي فائدة لأن الفتاة مصيرها الزواج .

كما أشار تقرير مؤتمر التنمية الانسانية العربى "٢٠٠٩" الى أن التحدى الهام فى مجال التعليم فى البلاد العربية يتمثل فى مشكلة تردى نوعية التعليم ؛ بحيث يفقد التعليم هدفه التنموى الانسانى من أجل تحسين نوعية الحياه وتنمية قدرات الانسان الخلاقة ، ومن المنطقى أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم الى تدهور جودته ( البيلي ،٢٠١٣).

حيث إن أبناء الطبقات الفقيرة أقل قدرة في الحصول على تعليم ذو نوعية جيدة وبالتالي فإن التعليم لا يمنح ابناء الطبقة الدنيا فرصًا عريضة للصعود إلى أعلى وتغيير مواقعهم الطبقية ، حيث إنهم يحصلون على تعليم غير قادر على نقلهم فهم يتخرجون دون اكتساب المهارات التعليمية التي تنقلهم إلى الشرائح الأعلى ، وتؤكد الدراسات أن بيئات المدارس الريفية تركز على هذه العوائق وتخلق حالة من التهميش والاقصاء الذي تواجهه أبناء الطبقات الدنيا وخاصة النساء (Sherman,2000:133 ) .

كما تعد المرأة نفسها سببًا من أسباب التهميش حيث إن عدم وعي المرأة بحقوقها في كافة المجالات يعمل على ازدياد حالة التهميش لديها .

ولذا تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة الراهنة في محاولة الوقوف على سبب الفجوة القائمة بين كافة المساعي الحكومية والأهلية الي تسعى إلى تمكين المرأة وخاصة الريفية وادماجها في الحياة الاجتماعية وبين الواقع الفعلي والذي يكشف العديد من مظاهر وآليات التهميش التي تتعرض لها المرأة الريفية في الواقع ، كما تحاول الدراسة الكشف عن مظاهر التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ومدى انعكاس التهميش الذي تعاني منه المرأة على علاقتها الأسرية وعلى مكانتها الاجتماعية وإحساسها بالتقدير داخل محيطها الاجتماعي وتأثير ذلك على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة .

**أهمية الدراسة :**

تأتي أهمية الدراسة الراهنة من الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة بصفة عامة والمرأة المهمشة بصفة خاصة حيث إن ابعادها عن الاندماج في الحياة الاجتماعية لا ينعكس بصورة سلبية على المرأة فقط بل ينعكس سلباً على أسرتها وعلى المجتمع ويحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

**وتنقسم أهمية الدراسة إلى ما يلي :**

**الأهمية النظرية :**

- باستطلاع التراث النظري تبين أن النسبة الأكبر من الدراسات التي تناولت أوضاع المرأة المهمشة حاولت الوقوف على المؤشرات الدالة على تهميش المرأة ولم تلتفت

إلى آليات تهميش المرأة ؛ لذا انطلقت الدراسة الراهنة كمحاولة للوقوف على أهم الآليات التي تُمارس ضد المرأة والتي تسهم في تهميشها واقصائها ومدى انعكاس ذلك على التنمية المستدامة .

- إن تناول المظاهر والآليات المرتبطة بهشاشة وضع المرأة المصرية بوجة عام والمرأة الريفية بوجة خاص هو مطلب أساسي في دراسات وبحوث المرأة العربية التي لا تزال بعيدة عن مظلة المشاركة بفاعلية في حركة التغيير الاجتماعي والمشاركة بفاعلية في عملية التنمية .

**الأهمية العملية :**

- تشكل المرأة الريفية قطاعًا كبيرًا ومهمًا من سكان مصر ، فهي طاقة منتجة يجب استثمارها بشكل حقيقي ودعمها وتمكينها من حقوقها الإنسانية بوصفها شريكًا أساسيًا في عمليات التنمية، ولذا فإن مكافحة التهميش الذي تعاني منه المرأة على كافة الأصعدة اقتصادياً وسياسياً وصحيًا وتعليميًا لا غنى عنه لتحقيق استقرار المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة .
- إن النتائج التي تتوصل إليها الدراسة قد تفيد صانعي القرار والمؤسسات المعنية بدراسة أوضاع المرأة في المجتمع المصري ورسم الخطط المستقبلية من أجل تحسين أوضاع المرأة وزيادة تمكينها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة .

**الدراسات السابقة :**

تعد الدراسات السابقة بمثابة الإطار المرجعى لأى دراسة علمية جادة ، حيث إنها تُسهم في إلقاء الضوء على تطور دراسة الموضوع بما يحقق فهماً أعمق له، ويمكن استعراض أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت جانبًا من جوانب تهميش المرأة مرتبة ترتيبًا زمنيًا من الأقدم للأحدث على النحو الآتي :

١/ ركزت دراسة Shailaja(2000) على رصد واقع التهميش الذي تتعرض له المرأة الريفية في الهند ومدى انعكاس ذلك على التنمية المستدامة ، وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات المتعمقة مع عدد من النساء في ريف الهند ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن المرأة الريفية تقضي تقريباً أكثر من سبع ساعات يوميًا في أنشطة

منزلية شاقة ومرهقة مثل تجميع الوقود اللازم للطهي ، طهي الطعام ، رعاية الحيوانات ، وإنتاج المحاصيل الزراعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير مدفوعة الأجر ، فإن دورها هامشي في اتخاذ القرارات وخاصة الاقتصادية داخل الأسرة والتي غالباً ما ينفرد بها الرجال دون النساء وهذا يعزز التحيز الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين .

٢/ وهدفت دراسة عبد العزيز (٢٠٠٤) إلى تحديد فعالية برامج تنمية المجتمع في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة الريفية من البرامج التي تقدمها جمعيات تنمية المجتمع، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من الريفيات المترددات على جمعيات تنمية المجتمع ،وقد أوضحت نتائج الدراسة ضعف قدرة البرامج التي تقدمها جمعيات تنمية المجتمع على تحسين نوعية حياة المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية .

٣/ في حين سعت دراسة فرج (٢٠٠٧) إلى معرفة تأثير التمكين في تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المهمشة بالمناطق العشوائية واختارت الباحثة عينة غرضية من النساء المهمشات بأحد المناطق العشوائية بالقاهرة وهي منطقة مساكن عين شمس وكشفت نتائج الدراسة عن انخفاض مستوى القدرات الاجتماعية للمرأة المهمشة في المناطق العشوائية وتمثل هذا الانخفاض في عدم معرفتها بحقوقها وشعورها بالعجز عند مواجهتها لأي مشكلة وعدم قدرتها على اتخاذ قررات تخص اسرتها أو مجتمعها .

٤/ وهدفت دراسة (Mccabe( 2008 إلى الكشف عن أهمية التعليم والتدريب لتنمية قدرات النساء الريفيات اللاتي يعيشن في مجتمع مهمش في وسط المكسيك ، واعتمدت الدراسة على المقابلات المتمقة مع عدد من النساء الريفيات ، وكشفت النتائج أن النساء في مجتمع الدراسة يواجهن العديد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والشخصية بما في ذلك الافتقار إلى الدعم الاجتماعي والموارد المالية ومهارات العمل الأساسية كالتعليم والتدريب والابتعاد عن الأسواق المحلية وأكدت الدراسة أهمية التعليم من أجل دعم مشاركة المرأة الكاملة في كل مرحلة من مراحل التنمية .

٥/ وهدفت دراسة مشعل (٢٠٠٩) إلى الوقوف على معاناة المرأة الفقيرة في المناطق المهمشة في العراق وطريقة الحياة التي تتبعها في معيشتها اليومية وعلاقاتها الأسرية والكشف عن مظاهر التمييز ضد المرأة ، طبقت الدراسة الميدانية علي عينة مكونة من (٦٠) امرأة في منطقة الرشاد بالعراق بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسة في جمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة في منطقة الدراسة تعيش وضعًا صعبًا للغاية وتعاني من تمييز واضح ضدها في مجالات عديدة منها حق العمل والملكية والحقوق الاجتماعية وغيرها فلا يزال المجتمع ينظر إليها على أنها أقل من الرجل .

٦/ في حين أكدت نتائج دراسة Githinji(2009) أن تهميش النساء يؤدي إلى زيادة الفقر مما يؤدي إلى تفاقم قضايا الجوع و الأمراض ذات الصلة بالتدهور البيئي في المناطق الريفية في السنوات القليلة الماضية ، حيث أوضحت الدراسة أن تناقص أحجام مزارع الموز والانخفاض العام في الماشية وانخفاض خصوبة التربة وزيادة مسببات الأمراض في المحاصيل الزراعية قد أدى إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض ، وكشفت نتائج الدراسة أن النساء المزارعات في بوهايا في شمال غرب تنزانيا تُمنع من تحقيق التمثيل المتساوي مع الرجال وبالتالي يحرمن من الوصول المتكافئ إلى الموارد مثل المال والأرض والتعليم والمدخلات الزراعية ، وتعمل هذه القيود على تهميش النساء وتعوقهن عن أداء دورهن الأساسي كمزارعين أساسيين نظرًا لأن الممارسات الأبوية والتحديات البيئية تعمل على تقييد دور المرأة وزيادة فقر المرأة وتهميشها .

٧/ بينما حاولت دراسة الضبع (٢٠١١) الوقوف على أهم مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري ، وطبقت على عينة غرضية قوامها (٣٠٠) مفردة وزعت بالتساوي بين الريف والحضر وتوصلت الدراسة إلى أن النساء الأميات هن الأكثر تهميشًا مقارنةً بباقي المستويات التعليمية الأخرى،الأمر الذي حد من أدوار المراة وجعلها حبيسة الأدوار التقليدية التي تتمثل في الإنجاب ورعاية الأسرة والشئون المنزلية وعدم مشاركتها في الحياة العامة .

٨/ وحاولت دراسة Wang& Dai (2012) الوقوف على مدى مشاركة المرأة الريفية في الحكم الذاتي للقرية في مقاطعة شرق الصين ، فقد لاحظت الحكومة أن تمثيل المرأة في هيئات الحكم الذاتي للقرية لا يزال منخفضًا ، ولا يزال طموحهن السياسي وشعورهن بالتمكين محدودًا ، وقد أبرزت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة واسعة من العوامل تُسهم في هذا الوضع بشكل عام لعل أهمها أن المرأة الريفية تتمتع بمستوى تعليمي أقل بكثير وتعتمد اقتصاديًا على الذكور من أفراد أسرتها وتلعب الصورة النمطية للمرأة والموروث الثقافي دوراً في شعورها بأنها أقل كفاءة من الرجل وأنها لا يجب أن تشارك في القرارات المصيرية داخل الأسرة .

٩/ كما أشارت نتائج دراسة( Ezejiofor ,2012 ) أنه نتيجة الثقافة الذكورية الطويلة الأمد والمجتمع الأبوي في ولاية أنابرا في نيجيريا ، فإن السلطة تكون تحت سيطرة الرجال بشكل غير متناسب وبالتالي يتم اخضاع النساء وابعادهم إلى أدوار ثانوية في المصفوفة الاجتماعية والاقتصادية ، كما أن العادات والموروثات الثقافية في ولاية أنابرا قد دفعت النساء إلى زوايا وهوامش المجتمع مما أدى إلى التهميش والتحيز والحفاظ على وضع متدنٍ للمرأة وفرص محدودة للوصول إلى الموارد الاقتصادية وغيرها من المواد التمكينية وبالتالي فإن قدرة المرأة على اتخاذ قرارات بشأن نفسها بما في ذلك صحتها الانجابية وتلك الخاصة بأطفالها تعوقها المحرمات الثقافية .

١٠/ وتشابهت مع دراسة الضبع في الأهداف دراسة رمضان (٢٠١٦) والتي حاولت ايضاً الوقوف على المؤشرات الدالة على اقصاء المراة المهمشة في المجتمع المصري في كل من الريف والحضر، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٢٤٠) مفردة ، وكشفت النتائج أن هناك ثلاثة عشر مؤشرًا دالاً على اقصاء المرأة المهمشة أهمها خضوع المرأة لسيطرة الذكور من أفراد الأسرة ومحدودية مشاركة المرأة في اتخاذ قرارات داخل الأسرة وقلة فرص العمل المتاحة أمام المراة مقارنة بالرجال .

١١/ في الوقت الذي سعت فيه دراسة الفدعم (٢٠١٤)إلى الوقوف على أثر الموروثات الثقافية المنتشرة في المجتمع العراقي في تهميش دور المرأة وابعادها عن المشاركة في تنمية مجتمعها وتم اختيار عينة مكونة من ٢٠٠() امرأة من مختلف

الأعمال ، وكشفت نتائج الدراسة أن الموروثات الثقافية السائدة في المجتمع العراقي قد خلقت شخصيات ثانوية تبدي استعدادًا للخضوع والتبعية ،إضافةً إلى التنشئة الاجتماعية التي أسهمت بشكل فعال في هذا التمييز والتهميش الذي تتعرض له المرأة .

١٢/ وسعت دراسة Maracine (2017) إلى الكشف عن تأثير التمكين الاقتصادي للمرأة في خلق وظائف لائقة للمرأة على تحقيق التنمية المستدامة ، وتم الاعتماد على دراسة الحالة لعدد من النساء الفقيرات في أوغندة وكشفت نتائج الدراسة أن عمل المرأة في وظيفة ذات دخل ثابت يمنحها مزيداً من القوة ويجعلها قادرة على انتزاع سيطرة أكبر على حياتها الأسرية . ويمنحها مزيدًا من سلطة اتخاذ القرارات داخل أسرتها ويكسبها شعوراً بتقدير الذات. فمن خلال التمكيين الاقتصادي يسمح للمرأة بالوصول إلى الإستدامة الذاتية بدلاً من اعتمادها على الصدقات كوسيلة للإعاشة .

١٣/ وحاولت دراسة الطلحاوي (٢٠١٧) رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعدد (٣٨) من النساء البائعات في مدينة ديكرنس ومعرفة الضغوط التي تعاني منها النساء المهمشات وأوضحت نتائج الدراسة أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي يتصف بكثافة الاستغلال والقهر المعنوي والجسدي مقابل أجر محدود لا يفي بالحد الأدنى من ضرورات الحياة مما يؤدي إلى زيادة التهميش المادي والمعنوي للمرأة بالإضافة إلى زيادة تعرض النساء المهمشات للعنف الجسدي واللفظي .

١٤/ وحاولت دراسة Montiel(2018) الوقوف على مؤشر جديد من مؤشرات تهميش النساء في أنحاء متفرقة من العالم وهو إقصاء النساء عن مجال السيطرة على أنظمة الإتصال والتكنولوجيا ، حيث سعت الدراسة إلى تحليل احصائيات عن سيطرة النساء على مصادر التكنولوجيا وكشفت نتائج تحليل الاحصائيات إلى أن النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن تحديات خطيرة ليست فقط من النواحي الاقتصادية ولكن أيضاً من النواحي الثقافية تحد أو تمنع وصولهن إلى تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها وخاصة في المجتمعات الفقيرة والتي تظهر فجوة رقمية كبيرة بين الجنسين.

١٥/ وسعت دراسة كل من Killian & Hyle(2020) إلى الوقوف على مظاهر تهميش وإقصاء النساء الريفيات في جنوب تنزانيا وإبعادهم عن التحكم في إدارة الموارد الطبيعية ، واعتمدت الدراسة على إجراء دراسات متعمقة مع مسئولي المنطقة وزعماء القرى وعدد من النساء في عدد (٢٤) قرية ، وأظهرت الدراسة أن النساء الريفيات في تنزانيا ما زلن ممثلات تمثيلًا ناقصًا وغير مجهزات بشكل كافٍ في صنع القرار العام ، وتبين أن النساء لا يتمتعن بفرص متساوية في إدارة الموارد الطبيعية مثل الرجال، وتم تهميش النساء في القرارات المتخذة بشأن إدارة الغابات وفي توزيع المنافع من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها مجتمعاتهن مما جعل النسبة الأكبر من النساء غير قادرات على تلبية احتياجاتهن واحتياجات أسرهن .

**بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استنتاج أهم القضايا الآتية :**

- تعاني المرأة في المجتمعات النامية من العديد من صور التهميش في العديد من المجالات أهمها المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- أشارت معظم الدراسات السابقة أن النساء الريفيات لا يشغلن أعمال متميزة بسبب ضعف إعدادهن لسوق العمل وتهميشهن الاجتماعي ولا يتمتعن بمكانة قوية في محيطهن الأسري .
- يرتبط تهميش المرأة في المناطق الريفية بزيادة الفقر والحرمان ونقص وصول المرأة إلى الموارد الأساسية .
- أكدت عديد من الدراسات السابقة على أن الموروث الثقافي في المجتمعات العربية وخاصة الريفية يلعب دورًا هامًا في زيادة تهميش المرأة والتقليل من مكانتها وثقتها بنفسها.
- تبين أن النساء في المجتمعات الريفية والمجتمعات المهمشة غالباً ما يعملن في قطاعات العمل غير الرسمية والتي يتصف العمل بها بكثافة الإستغلال والقهر المعنوي والجسدي مقابل أجر محدود لا يفي بالحد الأدنى من ضرورات الحياة مما يؤدي إلى زيادة التهميش المادي والمعنوي للمرأة .

- كشفت النتائج أن عمل المرأة في وظيفة ذات دخل ثابت يمنحها مزيداً من القوة ويمنحها مزيدًا من سلطة اتخاذ القرارات داخل أسرتها ويكسبها شعوراً بتقدير الذات.
- بينت نتائج الدراسات السابقة أن النساء الأميات هن الأكثر تهميشًا مقارنةً بباقي المستويات التعليمية الأخرى، حيث إن الأمية تحد من أدوار المرأة وتقصر دورها على الأدوار التقليدية المتمثلة في الإنجاب ورعاية الأسرة والشئون المنزلية وعدم مشاركتها في الحياة العامة .
- يمكن القول بأن تهميش المرأة ليس أمرا شخصيا ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية للمراة ، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على وجود خلل ما في أداء هذه البنية لوظائفها.
- تبين أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على مظاهر التهميش أكثر من تركيزها على الآليات المؤدية إلى التهميش لذا انطلقت الدراسة الراهنة محاولة الوقوف على أهم الآليات التي تمارس ضد المرأة والتي تسهم في تهميشها وإقصائها ومدى انعكاس ذلك على التنمية المستدامة .

**مفاهيم الدراسة :**

**مفهوم تهميش المرأة Women's Marginalization**

إن التهميش بوصفه مصطلحًا اجتماعيًا يصف الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية ، ورغم أن ممارسات الاقصاء نحو الأفراد والجماعات والمناطق تعود إلى سنوات طاحنة في الماضي ، إلا أن المصطلح لم يبرز إلا على خلفية أزمة السبعينات من القرن المنقضي ( عوض ،٢٠١٢ :٣).

ويمكن تعريف التهميش بصفة عامة : بأنه حرمان الأفراد من الأصول الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، مما يؤدي بهم إلى الحيلولة دون القيام بأدوارهم الفاعلة ويدفعهم إلى العمل في مهن هامشية يحصلون من خلالها على أجر غير مناسب وغير ملائم للظروف المعيشية التي يمر بها المجتمع مما يحول دون القدرة على تبوء أية مكانة في المجتمع (عارز&اسحق ،١٩٨٧: ١٧).

ويعرف (Robert,2007:23) التهميش: بأنه وضع متدني في إطار نظام التدرج الاجتماعي يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كليًا أو جزئياً من خلال سيطرة فئة اجتماعية على فئة أخرى أو وضع عوائق اجتماعية واقتصادية وثقافية تسفر عن حرمان فئات معينة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية . ويمكن القول بأن التهميش هو نتاج اللامساواة الموجودة في النظام الاجتماعي. وهو يعد نقيض الاندماج أو الاستيعاب، ويشير إلى نقص في المشاركة المجتمعية ، وهو مؤشر حيوي لطبيعة بنية أي مجتمع وهو حصاد أو حصيلة البناء الاجتماعي ومؤشر حقيقي للأداء الوظيفي.( The Salvation Army :2008)

وهذا يعني إن الفرد يعد مهمشًا اجتماعيا حين لا يشارك في الأنشطة المختلفة للمجتمع ، وبهذا يختلف مفهوم التهميش عن مفهوم الفقر،على الرغم من العلاقة المباشرة بين الدخل والتهميش الاجتماعي .فالتهميش مفهوم اشمل وأعم من الفقر ، فهو يعني الحرمان المستمر وهو ليس شأنا عارضا بل هو أزمة متعددة الجوانب والمكونات تحتوي على الحرمان من الموارد والحقوق ، بالإضافة إلى حرمان من المشاركة في مجالات العمل والإنتاج ، ومن الاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع إليه الكثرة ومن المشاركة السياسية وأخيرا من عمليات التفاعل الاجتماعي(Lenoir:1995:3) .

وترى الأمم المتحدة أن التهميش مصطلح يستخدم للتعبير عن ثلاثة مظاهر هي التميز، الحرمان وعدم التمكين (الأمم المتحدة :٢٠٠٩،ص٥) .

يقصد **بالتمييز** : العمليات الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والثقافية التي تميز بين الناس ،وهذا التمييز يمكن أن يعوق الحراك الاجتماعي ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية .

يقصد **بالحرمان** : ليس فقط الحرمان المادي الناتج من عدم قدرة الأسرة على سد الاحتياجات الأساسية أو إعالة الذات والأسرة ،بل المساس بالحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وعدم الاعتراف بهذا الحق .

يقصد **بعدم التمكين:** مجموعة من عوامل التمييز أو ظروف الحرمان التي يعيشها فرد أو مجموعة فتحد من قدرته على تغيير في ظروفه المعيشية (هيلز وآخرون : ٢٠٠٧: ٢٧) .

ويمكن القول بأن المرأة المهمشة اقتصاديًا هي المرأة التي تحرم من مصادر القوة الاقتصادية، حيث تعاني من انخفاض معدلات مشاركتها في العمل وتركزها في قطاعات العمل ذات الدخل المنخفض وغير الرسمي في الغالب .

ويعرف "عبد القادر علي" المرأة المهمشة بأنها المرأة التي تعاني من عدم كفاية الفرص المتاحة لها للوصول إلى خدمات تعليمية وصحية ذات نوعية جيدة وتغذية مناسبة وظروف عمل ملائمة ويترتب على هذا حرمانها من فرص المشاركة بقوة في الحياة العامة (علي ، ٢٠٠٥ : ١٤).

وتعرف "بربري" تهميش المرأة بأنه مجموعة من الأفعال والاتجهات الهدامة التي تحدث داخل المجتمعات نتيجة الخلل الوظيفي الذي يؤدي لاستبعاد المرأة وحرمانها من الوصول إلى الموارد التي تحتاجها مثل المدارس والمستشفيات والماء والطعام (بربري ، ٢٠٠٩ :١٢).

وتعرف الدراسة الراهنة تهميش المرأة بأنه "وضع متدنٍ تحرم من خلاله المرأة من التمتع بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية ويحرمها من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والمشاركة بقوة في الحياة الاجتماعية ".

ومما لا شك فيه أن تمكين المرأة Woman's Empowerment هو اعتراف بنقاط الضعف التي تتعرض لها النساء وخيارات كسب العيش المحدودة المتاحة في هذه الأوضاع وقد اكتسب تمكين المرأة مكانة بارزة كحافز للتنمية المجتمعية والوطنية والتوزيع العادل لثمار التنمية .وينظر إلى التمكين على أنه الحل لمشاكل التهميش المتنوعة التي تعاني منها المرأة مثل الضعف والفقر وخيارات كسب العيش المحدودة وعدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والتدهور البيئي وينظر إلى التمكين في بعض الأحيان على أنه بديل للرفاهية والارتقاء والمشاركة المجتمعية والتخفيف من حدة الفقر (Constance,2021:3) .

ويعرف تمكين المرأة بأنه عملية بناء قدرة المرأة لتكون معتمدة على ذاتها وأن تنمي شعورها بالقوة الداخلية والاستقلال الذاتي اقتصاديًا والقدرة على اتخاذ القرار والإدارة والقيادة وتغيير السلوك والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي (الطلحاوي ،٢٠١٧ :٨٤٠).

ويعرف التمكين أيضاً بأنه اكتساب سيطرة أكبر على مصادر القوة التي تمكن الشخص من اتخاذ قرارات فعالة أي القدرة على تحويل الاختيارات إلى أفعال ونتائج مرغوبة .

**مفهوم المرأة الريفية Rural Woman**

عرف تقرير التنمية البشرية (٢٠٢١) المرأة الريفية بأنه يشمل شرائح النساء اللاتي يقطن البيئة الريفية والتي تضم نحو(٤٦٢٥) قرية وتوابعها وتقدر تلك الشرائح السكانية من النساء بنحو ٢٧,٨٪ من سكان مصر .

**مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development**

هي عمليات تطوير مختلفة تنطوي على إدارة ناجحة للموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للبشر مع الحفاظ على جودة البيئة وتحسينها ( Shailaja ,2000 :45).

وقد عرف تقرير التنمية البشرية في مصر(٢٠٢١) التنمية المستدامة بأنها : التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة ، ولا تركز التنمية المستدامة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية فقط بل أيضًا الأبعاد البيئية ؛ ومن ثم فهي تنمية شاملة ( تقرير التنمية البشرية في مصر ،٢٠٢١ :٢٦).

وتنظر التنمية المستدامة للبشر بوصفهم الثروة الحقيقية للأمم ، وتؤكد تقارير التنمية البشرية أن النمو الاقتصادي وإن كان في حد ذاته وسيلة إلا أنه ليس الهدف الرئيس للتنمية ؛ فالهدف الأساسي لكل من التنمية البشرية والتنمية المستدامة هو توسيع نطاق خيارات البشر ومهما اختلفت هذه الخيارات عبر الزمن ، فهناك ثلاثة خيارات رئيسية للبشر ألا وهي : توفير حياة صحية والحصول على المعرفة ، والوصول إلى الموارد اللازمة للعيش في مستوى لائق . ومن ثم إذا كانت هذه الخيارات

الثلاثة غير متاحة فسيكون هناك العديد من الفرص التي لن يستطيع البشر الوصول إليها ، فكلما استطاع البشر كسب القدرات والمهارات والتمتع بالفرص لاستخدام تلك المهارات ، اتسع نطاق خياراتهم. ومن هنا يمكن القول بأن التنمية المستدامة تعكس التوازن بين القدرات والفرص .

وهناك روابط مشتركة بين أهداف التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة ، فكلاهما يركز على قضايا محورية مثل الحد من الفقر ، والحد من عدم المساواة بين الجنسين ويمكن القول بأن التنمية البشرية تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة .

ويعرف "زايد" التنمية المستدامة بأنها توسيع فرص الإختيار من أجل تحسين نوعية حياة الأفراد وتمتع الجميع بحياة كريمة شريطة توفير الآليات والوسائل لمشاركة الجميع حتى يتمكن كل فرد من أداء دوره بنجاح شريطة التعامل مع الموارد الطبيعية وتقليل الأضرار البيئية لضمان فرص الحياة للأجيال المقبلة مع التوزيع العادل لثمار التنمية والذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية (زايد ،٢٠١٨: ١٢٢).

وتعرف الدراسة الراهنة التنمية المستدامة بأنها تتمتع بالعديد من الخصائص لعل أهمها أنها تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها. بالإضافة إلى كونها تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر . وهي عملية تغيير موجه ومقصود من خلال تعاون جميع أفراد المجتمع وباستثمار جميع الإمكانيات المتاحة فى المجتمع لتحسين ظروف المجتمع فى جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة زمنية محددة وذلك من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم للفرد وللمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإضرار بالموارد البيئية.

**التوجة النظري للدراسة :**

**النظرية النسوية في تفسير تهميش المرأة :**

كان المفهوم القديم في التنمية يركز على محور واحد فقط وهو الدخل وزيادة الإنتاج ، غير أنه شهدت الفترة الأخيرة تحولات أدت إلى زيادة الإهتمام بالإنسان باعتباره عنصرًا فعالًا في احداث العمليات التنموية ، وجاءت النظريات النسوية لتحاول وضع الجنس البشري المتكون من الرجل والمرأة في مكانة واحدة ، وتدعم دور المرأة في المشاركة وإدارة شئون المجتمع ولهذا برز دور جديد للمرأة من خلال النظرية النسوية Feminism والتي تعتقد بأن المرأة لا تُعامل على قدم المساواة مع الرجل ليس لشيء سوى كونها امرأة ، وأن المجتمع ينظم شئونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتمامته ( بحري ،٢٠١٤ :٧١).

ويعرف معجم " أكسفورد " النسوية بأنها الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص متساوية للرجل ، أما معجم " ويبستر " فعرفها بأنها النظرية التي تنادى بمساواة الجنسين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتسعى إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإزالة كافة أشكال التمييز الذي تعاني منه المرأة (جامبل ،٢٠٠٢ :٤٥٣) .

وتشير الأدبيات أن مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي ظهر في ثمانينيات القرن العشرين كمفهوم بارز اسُتخدم في أدبيات الحركة النسوية وذلك للتفرقة بين الذكور والنساء على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثرًا بالقيم السائدة خلافًا عن مفهوم الجنس والذي يقتصر على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة (صبرة ،٢٠١٨ :٨).

وهذا يعني أن مفهوم الجندر قد طرح بديلًا لمفهوم الجنس للتأكيد على أن الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تتفاوت تفاوتًا كبيرًا بين ثقافة وأخرى ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى في إطار الثقافة نفسها ،كما أنه يمكن أن تتغير بمرور الزمن وتبعًا للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة .

ويمكن القول بأن النظرية النسوية تهتم بأصول وخصائص وأشكال عدم المساواة بين الجنسين والاضهاد والتهميش الذي تتعرض له المرأة . ويعد التهميش من وجهة نظر

النسوية هو عملية إقصاء فئة بأكملها من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي احتمالية اخضاعهم لحرمان مادي ومعنوي قاسٍ (فوت ، ٢٠٠٥ :١٠٥).

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجهات أساسية في النظرية النسوية وهي كالآتي :

**أ) اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية ):**

يقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية على افتراض أن الأفراد ذكور وإناث قد خلقوا متساويين ولا ينبغي التفرقة بينهم وحرمانهم من المساواة بسبب الجنس ، ولذا فقد تمثل هذا الاتجاه في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيدًا من الحرية والديموقراطية وخاص في المسائل المتعلقة بحق التعليم وحق العمل وقوانين الطلاق (أنظر : حسن ،٢٠٠٨).

وهذا يعني أن الهدف الاساسي من اتجاه النسوية الليبرالية هو المناداة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة في إطار مجتمعات تقوم على منح الذكور جميع الحقوق وحرمان الإناث من كثير من تلك الحقوق .

**ب) الاتجاه النسوي الماركسي :**

ينظر هذا الاتجاه للمرأة بوصفها كائنًا مضطهدًا ويسعي هذا الاتجاه إلى مساعدة النساء على فهم خصوصية الاضطهاد ويؤكد هذا الاتجاه أن طبيعة المجتمعات الطبقية هي التي تضطهد المرأة في كافة المجالات وتعمل على تهميشها بحرمانها من امتلاك كافة أشكال رأس المال المختلفة ولذا فإن تمكين المرأة يتطلب تغيير وضع المرأة ووظيفتها في المجالات العامة والخاصة كي تتحقق لها الحرية الكاملة والمهارات التي تجعلها قادرة على المنافسة مع الرجال وتجنبها الاقصاء والتهميش ويؤكد هذا الاتجاه على أن الاجحاف في حق المرأة مبني على تقسيم المجتمعات على أساس الجنس والفوارق البيولوجية والتي تنظر إلى أن التفوق والنجاح على أنه من سمات الرجال دون النساء (الشويري ، ٢٠١٩ : ١٨٥).

**ج) الاتجاه النسوي الراديكالي :**

برز هذا الاتجاه في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن المنقضي ، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال ، وطالب هذا الاتجاه للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل ، ولكن بالنظر للمرأة باعتبارها تمثل احدى الأولويات السامية والمطالبة بزيادة تمكينها واعطائها مزيد من الفرص للمنافسة في سوق العمل( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، ٢٠٠٦: ١٠) .

كما قامت الاتجهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي بوصفه أمرًا موجودًا في المجتمع الأبوي ويمكن التمييز بين خطين فكريين في إطار النسوية الراديكالية ، الخط الأول يرى أن دور المرأة التابع والضعيف ينتج من السلطة الأبوية التي تصف كل ما هو أنثوي بأنه متدنٍ ومن خلال التقسيم الأولي للعمل والذي يختص المرأة بالأعمال المنزلية وإنجاب ورعاية الأطفال. أما الخط الفكري الثاني فهو يرى أن التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيبًا في حد ذاته ، وإنما بقدر ما تضيفه التقاليد والثقافة والمجتمع عليه حيث إن المرأة في بعض المجتمعات بفضل القيم والعادات الثقافية التي تجعل منها مخلوقًا متدنيًا . وقد نظرت النسوية الراديكالية إلى النوع الاجتماعي باعتبارهن يشكلن طبقة أو نوعًا محكومًا بالعنف والتهميش الواقع عليهن بالفعل أو مهددات بالتهميش الذي يرجع إلى البنية الاجتماعية ( بحري ،٢٠١٤ :٧٣).

وبعد استعرض الاتجهات المختلفة للنظرية النسوية يمكن القول بأنه على الرغم من تباين الاتجهات النسوية فيما يتعلق بتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع ، إلا أن تلك الاتجاهات تشترك جميعًا في الاهتمام بقضايا عدم المساواة فيما يتعلق بعلاقات النوع، وإن هذا التمييز ليس أمرًا شخصيًا ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية للمرأة ، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها .هذا البناء الذي يمنح الرجال السلطة والقوة والمكانة في حين تُحرم المرأة من كثير من تلك الحقوق داخل المجتمع .

وبالرجوع إلى مقولات الاتجاه النسوي الماركسي تحديدًا يمكن أن نؤكد على أنه هناك العديد من العوامل التي لعبت دورًا بارزًا في تهميش المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية وحرمانها من امتلاك صنوف رأس المال المختلفة مثل رأس المال المادي المتمثل في الأموال والأراضي والعقارات ، ورأس المال البشري المتمثل في التعليم والخبرة والمعرفة والأفكار والمهارات التي تجعل المرأة قادرة على المنافسة في سوق العمل ، ورأس المال الاجتماعي المتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة والتي تزيد من قوتها وتمكينها وتزيد من درجات المساندة الاجتماعية لها ورأس المال النفسي والمتمثل في الفاعلية الذاتية والأمل والتفاؤل والمرونة وعرفت "عصفور" رأس المال النفسي بأنه" مجموعة من العوامل النفسية الإيجابية للأفراد ذات أثر إيجابي على حياتهم وإنتاجيتهم وتعمل على تحسين مستويات الإنجاز البشري في شتى المجالات "(عصفور ،٢٠١٨ :١٦٠).

وفيما يتعلق بالتهميش الاقتصادي يشير تقرير التنمية البشرية (٢٠٢١) ، أنه على الرغم من التحسن الواضح في معدلات البطالة بين النساء فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعدلات نفسها بين الرجال حيث بلغت نسبتها ٢٢,٧٪ للإناث مقابل ٤,٨٪ للذكور ، ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل متدنية ( تقرير التنمية البشرية في مصر ،٢٠٢١ :٢٢).

وفي ظل الركود الاقتصادي تنتشر البطالة بين النساء بوتيرة أسرع من الرجال حيث تدل الشواهد على أن النساء الريفيات أول من يتم الاستغناء عنهن عند تقليص العمالة وأخر من يتم الاستعانة بهن ، إذ يظهر عنف ضد المرأة في سوق العمل ويزداد التحيز والتهميش ،وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن النساء وخاصة الريفيات لا يشغلن في الأغلب مناصب متميزة بسبب ضعف إعدادهم لسوق العمل وتهميشهن الاجتماعي ولا يترتب على كسبهن من العمل بالضرورة تقوية هؤلاء النساء في محيطهن الأسري ( حمادة ، ٢٠٢١).

ولقد ترتب على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وما صاحبها من خفض الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية ، حرمان ذوي الدخول المنخفضة وخاصةً النساء مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية سواء كان دعمًا مباشرًا أو

غير مباشر . فلا يمكن فهم حال النساء بمعزل عن السياق المجتمعي الكلي ، حيث يعد الفقر أحد آليات تهميش النساء وخاصة الريفيات ، فالفقر مرادف لقلة الحيلة ، وهو يفاقم من التهميش عامةً ومن تهميش النساء وخاصةً الريفيات ، حيث يتوقع أن تلقى النساء والأطفال إفقارًا أشد من باقي الفئات (عبد المعطي ،٢٠٠١).

ومما لاشك فيه أن إلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات مثل دعم الغذاء أو العلاج ينعكس على الأسر الفقيرة والمنعدمة التي تمثل ٢٠٪ من السكان وفقًا لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ ، مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية لهذه الفئات وزيادة التهميش الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدلات الحرمان النسبي والمطلق لهذه الفئات .

ونشير هنا إلى حقيقة هامة وهي أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد نتج عنها تدهور في نوعية الخدمات التعليمة المقدمة لأصحاب الدخول الدنيا، نظراً للزيادة السريعة في عدد السكان وتقلص الأنفاق الحكومي على قطاع التعليم المصاحب لظاهرة التثبيت الهيكلي ،حيث أصبح الهدف هو توسيع نطاق التغطية على حساب النوعية ، وهذه المشكلات أثرت على نوعية التعليم وخاصة في المدارس التي يلتحق بها الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث تشير الدلائل إلى أن أكثر من ثلث المدارس الحكومية لا تصلح للتعليم لأسباب عديدة إما لأنها بحالة غير جيدة أو مهددة بالانهيار وتحتاج لإصلاح وتجديد شامل، وهذا بسبب انخفاض الأنفاق العام على التعليم والذي لم يتعد١١.٥ % من إجمالي الإنفاق العام . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٨ :٢٦).

كما أن تزايد عدد أبناء المرأة يؤدي إلى تفاقم أوضاع الفقر والتهميش وخاصة للأسر الفقيرة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وبالتالي تعجز المرأة عن تلبية احتياجاتها وتنمية قدراتها البشرية وتحسين أوضاعها المعيشية ، وبالتالي يزيد من إحساسها بالضعف والهامشية من جهة ومن جهة أخرى يحد من قدرتها على الإندماج الاجتماعي (حماد ، ٢٠١٤ :٤١). ، حيث إنه في المجتمعات الفقيرة تتحمل المرأة الحمل الأكبر من هموم توفير الغذاء لأفراد أسرتها وخاصة في المجتمعات

الريفية ، ولقد كان لمعاناة المرأة آثارُ بالغة الخطورة على وضعها الاجتماعي والاقتصادي وعلى موقعها في سلم التقديرات الاجتماعية ، كما كان لارتفاع الأمية والفقر أثرهما الواضح في تراجع مكانة المرأة وازدياد حالات التمييز ضدها .

وفي هذا الصدد أشار "ستجلتيز" إلى أن تطبيق سياسات العولمة وما صاحبها من تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية قد حول الوضع في معظم بلدان العالم الثالث إلى وضع اليأس الاجتماعي ، حيث تحولت حياة ملايين البشر في تلك البلاد إلى الاسوأ وأصبحت حياتهم أقل ضماناً وأمناً عن ذي قبل ، لقد أصبحوا يشعرون بالعجز بشكل متزايد (ستجلتيز، ٢٠٠٦: ٣١).

كما تشير تقارير التنمية البشرية إلى هشاشة أوضاع النساء والتي تنعكس في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعانيها النساء في كافة المجتعات ،وتظهر بعض مؤشرات التنمية البشرية أن وضع النساء أدنى بكثير من نظيره بالنسبة للرجال ، فمؤشرات الصحة والتغذية والتعليم ومؤشرات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي تبدو أقل من نظيراتها بالنسبة للرجال .

وتزداد أوضاع المرأة سوءًا داخل المجتمعات الريفية ، حيث تعكس الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمة معاناة المرأة الريفية ،حيث تعاني المرأة المهمشة من الحرمان من الخدمات الصحية الملائمة وتعاني من كثير من الأمراض كالأنميا وفقر الدم وأمراض سوء التغذية وتتأثر صحتهن سلبًا بدورهن الإنجابي (حيث إن كثرة الإنجاب من الأمور الشائعة في المجتمعات الريفية ) . ففي الدراسات الديموجرافية يعد استقلالية المرأة متغيرًا يتنبأ بحجم الأسرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة ، حيث إن النتائج الأولية أثبتت أن النساء ذوات الاستقلالية العالية لديهم عدد أقل من الأبناء (Singh,2010 :170).

ويمكن القول بأنه ما زالت المجتمعات الريفية تخضع للقيم الموروثة عن عصور التخلف التي خيمت قرونًا طويلة على هذه المجتمعات ، حيث ما زالت العادات والقاليد التي تشمل تمثلات وتصورات خاطئة عن وضع المرأة مثل تفضيل الذكور على الإناث ، واقتصار دور المرأة على الإنجاب والعمل المنزلي وتجاهل الأدوار التي يمكن أن

تلعبها في الإنتاج الاقتصادي وتحقيق التنمية .حيث تجعل منها هذه الممارسات الاجتماعية جنسًا آخرًا مستبعدًا ومهمشًا .مما يخلق لدى المرأة تصورًا سلبيًا عن نفسها ويقف عائقًا أمامها في إثبات وتحقيق ذاتها كذات إنسانية متصلة ومتكاملة مع ذات الرجل في نفس الوقت (الحيدري ،٢٠٠٣: ٢٨).

وتعد المجتمعات الريفية الأكثر أبوية والأشد محاصرةً وتهميشًا للمرأة من بين المجتمعات المعاصرة ، بفعل القيم والأعراف التي تتشكل حول النظام الأبوي السائد في هذه المجتمعات والتي تحول دون مشاركة المرأة الريفية بدايةً من الحلقة الأولى وهي الأسرة ، وإنتهاءً بالحلقات العليا أي المشاركة في أخذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه القرارات . وينتج هذا الوضع عن ما يجسده النظام الأبوي من تفضيل الذكور على الإناث وتصبح من خلاله المرأة الريفية خاضعة لوصاية الرجل ، حيث تقوم العلاقات في النظام الأبوي على السلطة والهيمنة والتبعية التي تعكس وتنعكس في بنية العلاقات الاجتماعية وإشكالية النظام الأبوي تكمن في قدرته على إنتاج ذاته من خلال إنتاج الأدوار المحددة التي لا تتعدى إدارة شئون المنزل وإنجاب الأبناء ( السالك ، ٢٠٠٤ :٥٢٧).

وفي النهاية يمكن التأكيد على أن واقع التهميش الذي تعاني منه المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة لا ينعكس بالسلب على المرأة وحدها وإنما ينعكس على التنمية المستدامة لما يشكله حجم المرأة على مستوى الموارد البشرية من أهمية كميًا ونوعيًا .

**الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :**

**أهداف الدراسة :**

تنطلق الدراسة الراهنة كمحاولة لرصد مظاهر وآليات التهميش المتعددة التي تعاني منها المرأة الريفية في المجتمع المصري وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة .ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية :

١/ رصد مظاهر وآليات التهميش الاقتصادي التي تتعرض لها المرأة الريفية .

٢/ رصد مظاهر وآليات التهميش الاجتماعي التي تتعرض لها المرأة الريفية .

٣/ رصد تأثير التهميش التي تتعرض له المرأة الريفية على علاقاتها الاجتماعية وإحساسها بالتقدير داخل أسرتها .

٤/ الوقوف على الأسباب التي تجعل المرأة تقبل بمظاهر التهميش المتعددة التي تُمارس ضدها.

٥/ الوقوف على حدة التهميش التي تتعرض لها المرأة وفقًا لبعض المتغيرات مثل السن ، نوع الأسرة ، مستوى التعليم وغيرها من المتغيرات .

**تساؤلات الدراسة :**

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه ما مظاهر التهميش وآلياته المتعددة التي تعاني منها المرأة الريفية في المجتمع المصري ومدي انعكاس ذلك على التنمية المستدامة ؟

**ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية :**

١/ ما مظاهر وآليات التهميش الاقتصادي التي تتعرض لها المرأة الريفية ؟

٢/ ما مظاهر وآليات التهميش الاجتماعي التي تتعرض لها المرأة الريفية ؟

٣/ ما تأثير التهميش الذي تتعرض له المرأة الريفية على علاقاتها الاجتماعية وإحساسها بالتقدير داخل أسرتها ؟

٤/ هل تعد المرأة نفسها إحدى الآليات التي تعمل على تكريس حالة التهميش لديها بقبولها هذه الأوضاع ؟

٥/ هل تختلف حدة التهميش الذي تتعرض له المرأة وفقًا لبعض المتغيرات كالسن ومستوى التعليم ونوع الأسرة وغيرها من المتغيرات ؟

**نوع ومنهج الدراسة :**

تنتمي الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى تحديد ووصف مظاهر وآليات تهميش المرأة الريفية في المجتمع المصري ، ولذا اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة كونه أكثر المناهج ملائمةً للدراسات الوصفية .

**أداة الدراسة :**

تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في استمارة الإستبيان ( والتي تم تطبيقها بالمقابلة مع عدد كبير من حالات الدراسة نظرًا لتدنى المستوى التعليمي لهن )، حيث قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان، وتم عرضها على عدد من أساتذة علم الاجتماع لإستطلاع رأيهم في مدى صلاحية الاستبيان للهدف الذي أعدت من أجله. وفي ضوء آرائهم تم تعديل بعض عبارات الاستبيان ، واشتملت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية على (٥٦) سؤالًا شاملة لقضايا محورية عامة، وأخرى فرعية؛ لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها .

**مجتمع وعينة الدراسة :**

تحدد المجال الجغرافي العام للدراسة الراهنة في ريف محافظة المنيا في خمس من القرى التابعة للمحافظة وهي (قرية تلة ، قرية البيهو، قرية كوم اللوفي ، قرية أبوان وقرية داقوف) ، وتم اختيار محافظة المنيا لأنها تعد ضمن أدنى خمس محافظات على مستوى الجمهورية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل ، حيث يشير تقرير التنمية البشرية إلى أن محافظة المنيا قد سجلت نسبة فقر بين مواطنيها بلغت ٥٤٪ ، كما سجلت محافظة المنيا أعلى معدل للأمية بنسبة بلغت ٣٧,٢٪ ( تقرير التنمية البشرية في مصر ،٢٠٢١ :٢٢).

وقد تم اختيار عينة بالحصة من الخمس قرى السابق ذكرها؛ وذلك لصعوبة تحديد إطار العينة في الخمس قرى محل الدراسة ، وقد راعت الباحثة أن يكون حجم العينة كافيًا لإمكانية تعميم نتائج الدراسة وتكونت العينة النهائية من (٣١١ ) سيدة ريفية( حيث كانت العينة في البداية مكونة من(٣٢٠) مفردة ، وتم استبعاد عدد ٩ استمارات لعدم استيفاء بياناتهم )، تم البدء في جمع البيانات الميدانية من بداية شهر مارس لعام ٢٠٢٢ ، والانتهاء منها في نهاية شهر سبتمبر للعام نفسه .

**أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة :**

اعتمدت المعالجة الإحصائية في الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية المتنوعة أهمها : التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، بالإضافة إلى تحليل التباين أحادي الاتجاه(ANOVA)، واختبار (ت) لمعرفة الفروق في حدة التهميش الذي تتعرض له المرأة وفقًا لبعض المتغيرات كالسن ومستوى التعليم ونوع الأسرة وغيرها من المتغيرات ، واختبار أقل فرق معنوى LSD لتحديد اتجاه الفروق .

**الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة :**

– بدراسة التركيب العمري للسيدات في مجتمع الدراسة ، أوضحت النتائج الميدانية ارتفاع نسبة السيدات اللاتي تراوحت أعمارهن من (٣٠ : أقل من ٤٠) عام والتي بلغت ٣١,٥٪ ، ثم اللاتي تراوحت أعمارهن من(٤٠ : أقل من ٥٠ ) عام والتي بلغت نسبتهم ٢٦,١٪ وكانت أقل نسبة للسيدات التي بلغت أعمارهم (٦٠ ) عامًا فأكثر والتي بلغت نسبتهم ٧,١٪ .

– وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للسيدات محل الدراسة ، كشفت النتائج الميدانية عن ارتفاع نسبة الأميات والتي بلغت أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة ٥٠,١٪ ، وجاء في المرتبة الثانية السيدات اللاتي حصلن على مؤهل متوسط واللاتي بلغت نسبتهم تقريباً ١٩٪ ، وبلغت نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي ١٢,٢ % .

– وبدراسة الحالة التعليمية لأزواج السيدات محل الدراسة ، تبين أيضاً ارتفاع نسبة الأزواج الأميين والتي بلغت ٤١.٨٪ ثم نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط والتي بلغت ١٩.٦٪ ، ثم الأزواج الحاصلين على مؤهل فوق متوسط والتي بلغت نسبتهم١٣,٥ % ، وبلغت نسبة الأزواج الحاصلين على مؤهل جامعي ١٢,٩٪ من العينة الإجمالية .

– وفيما يتعلق بالحالة العملية لأزواج السيدات محل الدراسة ، أوضحت النتائج ارتفاع نسبة الأزواج المزارعين والتي بلغت تقريباً ٥٥٪ ، ثم العاملين في الوظائف الحكومية والتي بلغت نسبتهم ١٩,٩٪ وتقارب معهم في النسبة إلى حد كبير العاملون في أعمال

حرفية والتي بلغت نسبتهم ١٧,٤٪ وكانت أقل نسبة للأزواج العاملين في مهن حرة والي بلغت ٧,٧٪ .

– وفيما يتعلق بنوع الأسرة كشفت النتائج عن ارتفاع نسبة السيدات اللاتي يسكن في أسر ممتدة واللاتي بلغت نسبتهن تقريبًا ٥٦٪ ، في مقابل ٤٠,٨٪ للسيدات اللاتي يسكن في أسر نووية، في مقابل نسبة ضئيلة جدًا من السيدات يسكن في أسر مركبة والتي بلغت٣,٢ % . ويمكن القول بأن نمط الأسرة الممتدة من الأنماط الأسرية الأكثر انتشارًا في المناطق الريفية وذلك بسبب الموروثات الثقافية فضلًا عن ظروف الفقر والبطالة والتي تدفع عدد كبير من الأبناء إلى السكن مع آبائهم في سكن مشترك .

– وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للسيدات في مجتمع الدراسة تبين ارتفاع نسبة السيدات المتزوجات والتي بلغت ٩٧,٤٪ في مقابل نسبة قليلة جداً للسيدات الأرامل والتي بلغت ٢,٦٪ واتضح عدم وجود سيدات مطلقات.

– وفيما يتعلق بعدد الأبناء للسيدات محل الدراسة تبين أن النسبة الأكبر من السيدات يبلغ عدد أبنائهن (٦) أبناء بنسبة بلغت ٣٥,٤٪ ، في مقابل نسبة ٢١,٢٪ للسيدات اللاتي لديهن (٥) أبناء ، وتبين أن ١٦,٧٪ من أفراد العينة لديهن (٤) أبناء ، وكانت أقل نسبة للسيدات اللاتي لديهن (٢) من الأبناء والتي بلغت ٣,٧٪ ، وبلغ متوسط عدد الأبناء (٥,٣) إبن .وتوكد هذه النتائج على أن العادات والتقاليد في الريف مازالت تشجع المرأة على كثرة الإنجاب وتؤكد العديد من الدراسات بأن تزايد عدد أبناء المرأة يؤدي إلى تفاقم أوضاع الفقر والتهميش وخاصة للأسر الفقيرة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد . (حماد ، ٢٠١٤ :٤١).

– وفيما يتعلق بطبيعة المسكن ، كشفت النتائج الميدانية عن أن النسبة الأكبر من السيدات محل الدراسة والتي بلغت ٦١.٤٪ يسكن في منازل مكونة من ثلاث حجرات في مقابل نسبة٣٨,٣ % من السيدات يسكن في منازل صغيرة مكونة من حجرتين فقط ، وفي الغالب تفتقر هذه المساكن إلى خدمات ملائمة مثل الصرف الصحي المناسب وهذا ما أشارت إليه نسبة ٦٠,٨٪ من عينة الدراسة ، والتهوية الجيدة وهذا ما أكدت عليه نسبة ٦٨,٥ % من السيدات محل الدراسة ، كما أكدت نسبة غير قليلة من عينة

الدراسة والتي بلغت ٤٣,١٪ إلى افتقار المناطق السكنية اللاتي يسكن بها إلى خدمات ذات نوعية جيدة. وتكشف النتائج الميدانية أن المرأة في منطقة البحث تعاني واقعًا صعبًا لا تستطيع خلاله التمتع بشروط الحياة المقبولة ، فهي تعيش هي وأسرتها تحت وطأة الفقر والحرمان في مستوى معيشي متدنٍ ، ولوحظ غياب الخدمات الأساسية من مجاري ومياة صالحة للشرب وكهرباء ومساكن تفتقر إلى شروط التهوية الجيدة وغيرها.

**تحليل البيانات وتفسيرها :**

**أولاً : مظاهر وآليات التهميش الاقتصادي للمرأة الريفية :**

- فيما تعلق بالحالة العملية للسيدات محل الدراسة ، كشفت النتائج الميدانية عن تقارب نسبة النساء اللاتي لا يعملن خارج المنزل والتي بلغت ٥١,٨ % مع اللاتي يعملن والتي بلغت نسبتهن ٤٨,٢ % ، وفيما يتعلق بنوع العمل ، كانت أعلى نسبة للنساء اللاتي يعملن في قطاع العمل غير الرسمي مثل بيع الخضار والفاكهة بنسبة ٣٩,٣٪ ، وتربية الطيور وصناعة الخبز والتي بلغت نسبتهم ١٦٪ ثم اللاتي يعملن كأجيرات في الأراضي الزراعية والتي بلغت نسبتهم ٢٥,٣ و% من عينة الدراسة وكانت أقل نسبة للسيدات العاملات في وظائف بالحكومة والتي بلغت نسبتهم ١٩,٣ % من إجمالي السيدات العاملات .
- وكشفت نتائج الدراسة الميدانية أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة (العاملات) والتي بلغت ٨٠,٧٪ يعملن في قطاع العمل الغير رسمي في وظائف غير ثابتة . وتؤكد هذه النتيجة حقيقة هامة وهي تدني الوضع الاقتصادي لنسبة كبيرة من السيدات الريفيات فالنسبة الاكبر من السيدات لا يعملن وفي حالة عملهن فإنهن يعملن في أعمال تزيد من تهميشهن الاقتصادي فالمرأة في هذه الحالة تحرم من مصادر القوة الاقتصادية، حيث تعاني من انخفاض معدلات مشاركتها في العمل وتركزها في قطاعات العمل ذات الدخل المنخفض وغير الرسمي في الغالب ، مما ينعكس سلبًا على أهداف التنمية المستدامة فالتنمية تهدف إلى توسيع خيارات البشر وتراكم صنوف رأس المال، وقد كشفت نتائج دراسة Maracine (2017) أن عمل المرأة في وظيفة ذات دخل ثابت يمنحها مزيداً من القوة ويجعلها قادرة

على انتزاع سيطرة أكبر على حياتها الأسرية ويمنحها مزيدًا من سلطة اتخاذ القرارات داخل أسرتها ويكسبها شعوراً بتقدير الذات. كما أشارت دراسة الطلحاوي (٢٠١٧) أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي يتصف بكثافة الإستغلال والقهر المعنوي والجسدي مقابل أجر محدود لا يفي بالحد الأدنى من ضرورات الحياة مما يؤدي إلى زيادة التهميش المادي والمعنوي للمرأة.

- وكشفت النتائج الميدانية عن أن الغالبية العظمى من السيدات اللاتي يعملن بنسبة ٨٦,٧٪ لا يحتفظن براتبهن لأنفسهن فالنسبة الأكبر من السيدات والتي بلغت ٦٣,٨٪ يساعدن في نفقات المنزل لعدم كفاية دخل أزواجهن أو لأن الزوج يعمل في عمل ذي دخل غير ثابت حيث يتميز العمل بالزراعة بأنه عمل موسمي وغير ثابت ، وأقرت نسبة ٥٦,٢٪ (من السيدات اللاتي يعملن) أن أزواجهن يجبرهن على إعطائهم كامل الراتب وقد أكدت جميع حالات الدراسة اللاتي يعملن على عدم استطاعتهن تكوين مدخرات من عملهن بسبب تلك الأسباب السابق ذكرها . وتشابهت هذه النتائج مع نتائج دراسة Killian & Hyle(2020) والتي أشارت إلى أنه من مظاهر تهميش النساء الريفيات وإقصائهن في جنوب تنزانيا أنهن لا يتمتعن بالقدرة على التحكم في مواردهن الاقتصادية مثل الرجال مما جعل النسبة الأكبر من النساء غير قادرات على تلبية احتياجاتهن.

وتؤكد هذه النتائج على ممارسة العنف الاقتصادي ضد المرأة فاجبار الزوج زوجته على إعطائه راتبها يعد أحد أنواع التهميش و العنف الاقتصادي الممارس ضد المرأة ويمكن القول بأن التهميش بصفة عامة يرتبط ببعض القيم والموروثات السائدة في المجتمع، كما يرتبط بصراع الأدوار الاجتماعي المتمثل في النموذج الذكوري المتسلط الذي مازال سائدًا حتى وقتنا الراهن، والذي يطالب المرأة بالطاعة العمياء للرجل، وتنفيذ أوامره دون مناقشة، بينما يرتبط العنف الاقتصادي بصفة خاصة بالسيطرة القسرية للرجل؛ لأن الرجل– في الأغلب– هو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالأمور المادية بمفرده دون أخذ رأي زوجته في الحسبان .

- وكشفت النتائج الميدانية عن أن السبب الرئيس في عدم حصول النسبة الأكبر من عينة الدراسة على وظيفة ثابتة هو نقص التعليم بنسبة ٨٧,٦٪ وعدم إعدادهن الإعداد المناسب لسوق العمل والذي يؤهلهن للحصول على وظيفة مناسبة ذات دخل ثابت والذي حصل على نسبة ٧٧٪ من إجمالي الأسباب ؛ وتبين أن السبب الرئيس لعدم حصول نسبة كبيرة من عينة الدراسة على تعليم مناسب يتمثل في الموروثات الثقافية المنتشرة في الريف بعدم جدوى تعليم الإناث والذي حصل على نسبة ٧٤,٤٪ من إجمالي الأسباب ، كما أن زواج الفتيات في سن مبكر في الريف قد يكون أحد أسباب عدم استكمال التعليم وهذا ما أشارت إليه نسبة ٦٣,٧٪ من عينة الدراسة اللاتي لم يحصلن على قدر من التعليم ، هذا فضلاً عن ضعف الإمكانات المادية لنسبة ٥٣,٦٪ من أسر العينة والتي منعتهم من الحصول على فرصة تعليم مناسبة.

وتؤكد هذه النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وانتشار الأمية في المناطق الريفية لا سيما بين أوساط النساء ، ففي المناطق الفقيرة تتحمل المرأة مسئوليات عديدة منها العمل المضني سواء داخل المنزل أو خارجه ، فبعض النساء يتزوجن في سن مبكر ويخرجن للعمل أجيراتٍ في المزارع فضلًا عن انشغالهن بهموم أسرهن ومشكلاتها مما جعل الكثير منهن غير قادرات على مواصلة تعليمهن ، بالإضافة إلى شعور كثير من الأسر الريفية بعدم جدوى التعليم بالنسبة للإناث في واقع يعاني الفقر والحرمان والبطالة ، هذا فضلًا عن أن ضعف البرامج التعليمية في المناطق الريفية يجعل المرأة غير قادرة على المنافسة في سوق العمل . ويمكن القول بأن البنية الاجتماعية والثقافية في الريف تؤيد عدم المساواة والتمييز بين الرجال والنساء داخل الأسرة سواء من خلال العلاقة الزواجية أو أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية؛ حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن بعض الأباء قد حرموا بناتهم من حقهم في التعليم بينما منحوا هذا الحق للأبناء. وتتفق هذه النتائج مع مقولات الاتجاه النسوي الليبرالي والذي أشار إلى افتراض أن الأفراد ذكور وإناث قد خلقوا متساويين ولا ينبغي التفرقة بينهم وحرمانهم من المساواة بسبب

الجنس ولكن هناك بعض المجتمعات وخاصة الريفية ينهض بناؤها على منح الذكور مزيدًا من الحرية والديموقراطية وخاص في المسائل المتعلقة بحق التعليم وحق العمل (حسن ،٢٠٠٨).

- وتكشف هذه النتائج بأن نقص التعليم للمرأة في المناطق الريفية من أهم آليات التهميش الاقتصادي ويمكن القول بأن العلاقة بين الأصول الاجتماعية للأسرة وبين الفرص التعليمية المتاحة علاقة قوية، فقد كشفت الدراسات التحليلية المقارنة بين الدول المختلفة على أن الفئات التي تنتمي إلى الطبقات الأكثر حظًا هي الفئات التي تحصل على فرص تعليمية أفضل كما تتاح لها فرص أكبر لإكمال التعليم حتى مراحله العليا ومن ثم إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل. وذلك يعني أن التعليم يعيد إنتاج البناء الطبقي القائم ، أي أنه يدعم الأوضاع الطبقية للفئات المتميزة ويقويها ، ولا يمنح الفئات المحرومة فرصًا كبيرة للصعود إلى أعلى وتغيير مواقعهم الطبقية ، ليس التعليم في حد ذاته هو المنتج الطبقي ، وإنما ما راء التعليم أي ما يحققه التعليم للفرد من مزايا ، يأتي على رأسها المهنة التي يمتهنها ، ورأس المال الثقافي الذي يميزه عن غيره ، ويتحول التعليم في هذه العلاقة بناء على ذلك إلى متغير وسيط يقف بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبين النواتج المترتبة على التعليم والمخرجات التي ينتجها . واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة الضبع (٢٠١١) والتي توصل من خلالها إلى أن النساء الأميات هن الأكثر تهميشًا مقارنةً بباقي المستويات التعليمية الأخرى،الأمر الذي حد من أدوار المراة وجعلها حبيسة الأدوار التقليدية التي تتمثل في الانجاب ورعاية الأسرة والشئون المنزلية وعدم مشاركتها في الحياة العامة .

وأشار "زايد" إلى أن التعليم يلعب دورًا فاعلًا في عمليات الدمج والتهميش الاجتماعي ، فالتعليم الذي لا يقوم على تقديم فرص متكافئة أو متساوية لكل المواطنين ، أو التعليم الذي تتباين فيه الفرص التعليمية بتباين القدرات المادية للناس أو التعليم الذي يمنح فرصًا اكفأ لفئات بعينها في الوقت الذي يحرم فيه فئات

أخرى ، هو تعليم يشيد آليات التهميش لقطاعات أعرض من الناس ، بدلًا من أن يكون آلية للدمج (زايد ،٢٠١٣ :٣٢).

- كما كشفت النتائج الميدانية عن مظهر من مظاهر التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي بلغت ٨٠,٤٪ وهو الفقر وانخفاض الدخل وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة وقد وجدت النسبة الأكبر من عينة الدراسة صعوبة في تحديد الدخل الشهري نظرًا لعدم وجود دخل ثابت لدى النسبة الأكبر من عينة الدراسة ، حيث تنخفض الأجور بوجه عام في القطاع الزراعي في ظل اتصاف العمل به بعدم الاستقرار، واشتغال نسبة كبيرة من العمالة بشكل غير دائم، وعدم وجود فرص للترقي بهذا القطاع، خاصةً مع انخفاض المستوى التعليمي والافتقار إلى الإمكانات اللازمة للترقي، وقد أوضحت نسبة ٤٤,٤٪ من السيدات أن الدخل الشهري لأسرهن يتراوح ما بين (١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ ) جنيه ، في حين يتراوح الدخل الشهري لنسبة ٢٢,٥٪ من عينة الدراسة ما بين (١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠ ) جنيه . ويتراوح الدخل الشهري لنسبة ١٦,٤٪ من عينة الدراسة ما بين (٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠) جنيه . وبلغت نسبة عينة الدراسة التي يزيد دخلها الشهري عن (٣٠٠٠) جنيه نسبة ضئيلة جداً بلغت ٩,٣٪ ، وأكدت نسبة ٧,٤٪ من عينة الدراسة على أن الدخل الشهري لأسرهن يقل عن (١٠٠٠) جنيه وبلغ متوسط الدخل الشهري لأسر العينة (١٧٣٢) جنيهًا .
- وتزداد الأعباء المادية مع زيادة عدد الأبناء وانعدام المدخرات كما سبق وأوضحنا ويصبح على الأسر الفقيرة أن تقلل في النفقات قدر المستطاع وخاصة الأطعمة مرتفعة الثمن وهذا ما أشارت إليه نسبة ٦٠.٨٪ من عينة الدراسة والاقتصار على شراء الضروريات فقط وهو ما أكدت عليه نسبة ٥٧,٩ % من مفردات العينة، فضلاً عن الاقتراض من الأهل والأصدقاء والذي لجأت إليه نسبة قليلة من أفراد العينة بلغت ١٣,٨ % من عينة الدراسة ، "ففي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة لم يعد أحد لديه فائض لإقراض غيره" . وتؤكد هذه النتائج على أن التهميش يرتبط

ارتباطًا وثيقًا بالفقر والحرمان المادي الناتج عن عدم قدرة الأسرة على سد الاحتياجات الأساسية أو إعالة الذات والأسرة . وهنا يمكن التأكيد على أن سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء لازالت نتائجها غير مرضية، وغير كافية لرفع المعاناة، وأشكال الحرمان، الذي يعاني منه الملايين من فقراء مصر، لا سيما في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل مما يعمل على استمرار حالات الفقر والتهميش (أحمد ، ٢٠١٢).

- وكشفت النتائج الميدانية عن أحد مظاهر التهميش الاقتصادي الذي تتعرض له المرأة الريفية وهو عدم قدرتها على المشاركة في القرارات المادية داخل الأسرة ، وهذا ما أشارت إليه نسبة ٤٩,٢٪ من عينة الدراسة وتبين أن السبب الأول في عدم مشاركة المرأة في القرارات الأسرية يرجع إلى الموروثات الثقافية المتوارثة عبر الأجيال والتي احتلت المركز الأول بنسبة ٧٥,٨٪ ، ثم عدم موافقة الزوج والذي احتل المركز الثاني بنسبة ٦٤,٧٪ من إجمالي الأسباب ،هذا فضلًا على اعتقاد نسبة ٣٧,٩٪ من مفردات العينة بأن القرارات المادية مسئولية الرجال دون النساء ، وتتشابة هذه النتائج مع نتائج دراسة Wang& Dai (2012) والتي أشارت إلى أن هناك مجموعة واسعة من العوامل تُسهم في تكريس وضع التبعية للرجل، لعل أهمها أن المرأة الريفية تتمتع بمستوى تعليمي أقل بكثير وتعتمد اقتصاديًا على الذكور من أفراد أسرتها وتلعب الصورة النمطية للمرأة والموروث الثقافي والعادات والتقاليد دورًا في شعورها بأنها أقل كفاءة من الرجل وأنها لا يجب أن تشارك في القرارات المصيرية داخل الأسرة. وتتفق هذه النتائج مع مقولات الاتجاه النسوي الراديكالي والذي أشار إلى أن تهميش المرأة يرتبط ببعض القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما يرتبط بصراع الأدوار الاجتماعي المتمثل في النموذج الذكوري المتسلط الذي مازال سائدًا حتى وقتنا الراهن، والذي يطالب المرأة بالطاعة العمياء للرجل، وتنفيذ لأوامره دون مناقشة، ويرتبط بصفة خاصة بالسيطرة القسرية

للرجل؛ لأن الرجل– في الأغلب– هو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالأمور المادية بمفرده دون أخذ رأي زوجته في الحسبان.

- ومن آليات التهميش الاقتصادي للمرأة الريفية قلة فرص العمل المتاحة لها مقارنة بالرجال حيث أكدت النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي بلغت ٦٣,٧٪ على ذلك ، وتشير نتائج العديد من الدراسات بأنه في ظل الركود الاقتصادي تنتشر البطالة بين النساء بوتيرة أسرع من الرجال حيث تدل الشواهد على أن النساء الريفيات أول من يتم الاستغناء عنهن عند تقليص العمالة وأخر من يتم الاستعانة بهن ، إذ يظهر عنف ضد المرأة في سوق العمل ويزداد التحيز والتهميش ( حمادة ، ٢٠٢١) لذا فمعدلات البطالة بين النساء مرتفعة مقارنة بالمعدلات نفسها بين الرجال حيث ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل متدنية ( تقرير التنمية البشرية في مصر ،٢٠٢١ :٢٢). وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه الحركة النسوية الراديكالية ومدى إدراكها للقهر الذي تتعرض له النساء وطالبت هذه الحركة بالنظر للمرأة باعتبارها تمثل احدى الأولويات السامية والمطالبة بزيادة تمكينها واعطائها مزيد من الفرص للمنافسة في سوق العمل .
- وقد أشارت نتائج دراسة (Kuzmannovic, &Cizelj,2018) بأن التهميش الاقتصادي للمرأة بمثابة اضطهاد هيكلي يقوم على أساس الجنس، وهو يعد بمثابة سيطرة غير متكافئة على الموارد الجماعية والحرمان من الوصول إلى الأصول، ومن التعليم، ومن فرص الحصول على وظائف تؤمن دخل ثابت والذي بدوره يعمل على حرمان المرأة من إمكانات تراكم رأس المال البشري المتمثل في التعليم الذي يمكنها من الحصول على وظيفة مناسبة تدر عليها دخل ثابت والذي ينعكس سلبًا على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة .
- وكشفت النتائج الميدانية عن مظاهر من مظاهر التهميش الاقتصادي للمرأة الريفية وهو نقص فرص الحصول على دورات لتطوير مهاراتهن وقدراتهن الذاتية التي تؤهلهن لسوق العمل حيث أشارت الغالبية العظمى من عينة الدراسة والتي بلغت ٨٧,٨٪ بعدم حصولهن على أي دورات تدريبية لتطوير قدراتهن المهنية فلم تحصل

على هذه الدورات سوى نسبة ضئيلة جداً من عينة الدراسة بلغت ١٢,٢٪ ، وتمثل السبب الأول في عدم الحصول على هذه الدورات في كثرة المسئوليات الملقاه على عاتق المرأة وخاصة مع زيادة عدد الأبناء لا يترك للمرأة الريفية وقتًا كافيًا للحصول على مثل هذه الدورات وهذا ما أشارت إليه تقريبًا نسبة ٧٠٪ من اللاتي لم يحصلن على دورات ، وتمثل ثاني الأسباب في عدم الحصول على دورات في الفقر ونقص الإمكانيات المادية بنسبة ٥٨,٢ % من إجمالي الأسباب ، كما أشارت نسبة ٤٦,٢٪ من عينة الدراسة بأن نقص التعليم لديهن يعوقهن عن الحصول على مثل هذه الدورات والتي تعمل على زيادة فرص تأهيلهم لسوق العمل ، هذا فضلاً عن عدم سماح بعض الازواج باشتراك زوجاتهم على هذه الدورات وهذا ما أشارت إليه نسبة ٢٢,٧٪ من عينة الدراسة ، وهنا يمكن التأكيد على أنه في المجتمعات الريفية تتحمل المرأة الحمل الأكبر من هموم توفير الغذاء لأفراد أسرتها ، ولقد كان لمعاناة المرأة آثارًا بالغة الخطورة على وضعها الاجتماعي والاقتصادي وعلى موقعها في سلم التقديرات الاجتماعية ، كما أكدت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن النساء وخاصة الريفيات لا يشغلن في الأغلب مناصب متميزة بسبب ضعف إعدادهم لسوق العمل وتهميشهن الاجتماعي ولا يترتب على كسبهن من العمل بالضرورة تقوية هؤلاء النساء في محيطهن الأسري ( حمادة ، ٢٠٢١). وتشابهت هذه النتائج مع نتائج دراسة Montiel(2018) والتي كشفت أن النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن تحديات خطيرة ليست فقط من النواحي الاقتصادية ولكن أيضاً من النواحي الثقافية تحد أو تمنع وصولهن إلى تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها وخاصة في المجتمعات الريفية .

- وكشفت النتائج الميدانية عن مظهر آخر من مظاهر التهميش الاقتصادي للمرأة الريفية وهو نقص الممتلكات وعدم وجود أية أصول مادية وهذا ما أكدت عليه النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي بلغت ٦٢,٧٪ . وهنا يتأكد لنا بأن التهميش يرتبط ارتباطاً وثيقًا بالفقر والحرمان من امتلاك صنوف رأس المال والتي تحد من قدرة الشخص على تغيير في ظروفه المعيشية ، وحتى في حالة امتلاك المرأة

الريفية ممتلكات فإنها لا تستطيع التصرف بممتلكاتها دون الرجوع إلى زوجها وهذا ما أشارت إليه نسبة ٨١,٩٪ من اللاتي لديهن ممتلكات . فعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية قد جعلت للمرأة ذمة مالية مستقلة وأعطتها الحق في التصرف في مالها دون الرجوع إلى زوجها والاحتفاظ لنفسها بنتاج عملها ، إلا أن السياق الثقافي في المجتمعات الريفية يحمل عوامل محرضة على التمييز ضد المرأة نتيجة الفهم الخاطئ للدين والخلط بالموروثات والتقاليد، هذا فضلاً عن كون المرأة نفسها تعد أحد العوامل الرئيسة لبعض أنواع التمييز والاضطهاد؛ وذلك لتقبلها له وخضوعها لتلك العادات .

**ثانيًا : مظاهر وآليات التهميش الاجتماعي للمرأة الريفية :**

- كشفت النتائج الميدانية عن مظهر من مظاهر تهميش المرأة الريفية تكرسه العادات والتقاليد المنتشرة في الريف وأساليب التنشئة الاجتماعية الذكورية والتي تفرق بين الأبناء الذكور والإناث في الحقوق والواجبات حيث أشارت النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي بلغت ٤٨,٢٪ بأن أسرهن كانت تفرق في المعاملة بينهن وبين إخوانهن الذكور ، حيث تنشئ الفتاة الريفية منذ نعومة أظافرها على الخضوع والطاعة لأفراد الاسرة من الذكور . وقد أكدت نسبة ٦٥.٩٪ أن هذه الظاهرة ما زالت موجودة حتى الوقت الراهن وأن كانت بنسبة أقل .
- وقد كشفت النتائج الميدانية أن المرأة في الريف لا تلقى التقدير الكافي من أفراد أسرتها وهذا ما أشارت إليه نسبة ٤٤,١٪ من أفراد عينة الدراسة ، كما أنها تخضع لتحكم باقي أفراد أسرتها من الذكور بصورة واضحة وهذا ما أكدت عليه النسبة الأكبر من أفراد العينة والتي بلغت تقريبًا ٦٥٪ وتعاني من تمييز واضح في المعاملة ضدها . ويتضح من هذه النتائج أن العادات والتقاليد السائدة في الريف تؤثر على مكانة المرأة وأن الموروثات الثقافية في الريف قد رسمت للمرأة مكانتها الاجتماعية وحددت أدوارها داخل المنزل وخارجه ، فلا يزال هناك تمييز واضح ضدها في العديد من المجالات منها : حق العمل وحق الملكية ونظام المواريث والحقوق الاجتماعية وغيرها من الحقوق ، فلا يزال المجتمع ينظر إليها على أنها

أقل منزلة من الرجل وتابعة له . وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (مشعل , ٢٠٠٩) والتي أشارت إلى أنه رغم الجهود التي تبذلها المرأة الريفية في حياتها العملية وفي دعم اقتصاد الأسرة فقد اتضح أن المرأة الريفية تعيش واقعًا شديد البؤس والفقر والتهميش وأنها تتلقى معاملة سيئة من قبل الرجل داخل الأسرة ولا يسمح لها في أغلب الأحيان بالتعبير عن رأيها والمشاركة في اتخاذ القرارات .

- وكشفت النتائج الميدانية أنه في الغالب المرأة الريفية تتحمل الجزء الاكبر من المسئولية داخل المنزل بل هي قادرة في كثير من الأحيان على تحمل المسئولية بمفردها وهذا ما أكدت عليه نسبة ٤٢,٨٪ من مفردات العينة . وقد أشارت نتائج عدة دراسات بأنه في الشرائح الاجتماعية ذات الدخول المتدنية في المناطق الريفية تتحمل المرأة الأعمال البدنية الصعبة ، كما أن حجم الأسرة الكبير في كثير من الأحيان يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي الكافي ،وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المرأة الريفية داخل المنزل وخارجه فهي ما زالت لا تلقى التقدير الكافي وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Shailaja(2000) والتي أشارت إلى أنه على الرغم من أن المرأة الريفية تقضي تقريباً أكثر من سبع ساعات يوميًا في أنشطة منزلية شاقة ومرهقة غير مدفوعة الأجر ، فإن دورها هامشي في اتخاذ القرارات وخاصة الاقتصادية داخل الأسرة والتي غالباً ما ينفرد بها الرجال دون النساء وهذا يعزز التحيز الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين .
- وقد كشفت النتائج الميدانية عن مظهر من مظاهر تهميش المرأة الريفية وهو إبعادها بصورة كبيرة عن المشاركة في أنشطة الحياة العامة حيث اتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة والتي بلغت ٨١٪ لا يشاركن في أي أنشطة فعالة في مجالات الحياة المختلفة خارج بيئتها ، وأن نسبة ضئيلة جداً من أفراد العينة بلغت تقريبًا ١٩٪ يشاركن في أنشطة قليلة مثل تحفيظ القرآن أو المشاركة في أنشطة بعض الجمعيات الخيرية ، وتمثلت أهم الأسباب في عدم مشاركتها في أنشطة خارج المنزل في العادات والتقاليد المنشرة في الريف وقد اكدت على ذلك ٥٥,٧٪ من مفردات العينة ، بالإضافة إلى كثرة المسئوليات الملقاة على عاتق المرأة بسبب

كثرة الأبناء والذي لا يترك لها مجالًا للمشاركة خارج المنزل والذي أشارت إليه ٥٥,٧٪ من إجمالي العينة ، فضلًا عن عدم موافقة نسبة كبيرة من الأزواج بلغت ٥٤,٤٪ على مشاركة زوجاتهم في أنشطة الحياة العامة ، فما زالت العادات والتقاليد السائدة في الريف تؤمن بأن المرأة مكانها الوحيد هو المنزل حيث يتم استغلالها في الأعمال الريفية على نطاق واسع بدون أجر أو بدفع أجر أقل من العادي .

ويمكن القول بأن العادات والتقاليد المنتشرة في الريف والتي ما زالت تشجع المرأة على كثرة الإنجاب تعمل على زيادة تهميش المرأة حيث تعجز المرأة عن تلبية احتياجاتها وتنمية قدراتها البشرية وتحسين أوضاعها المعيشية مع زيادة عدد الأبناء ، وبالتالي يزيد من إحساسها بالضعف والهامشية من جهة ومن جهة أخرى يحد من قدرتها على الإندماج الاجتماعي وينعكس سلبًا على التنمية المستدامة . وهذا ما أكدت عليه دراسة رمضان (٢٠١٦) والتي أشارت إلى أن خضوع المرأة لسيطرة الذكور من أفراد الأسرة ومحدودية مشاركة المرأة في اتخاذ قرارات داخل الأسرة يقلل من فرص مشاركتها في الحياة العامة مقارنة بالرجال . ومن هنا يتضح أن المرأة الريفية بقدر ماهي مهمشة في سوق العمل ، فإنها في نفس الوقت تعاني مشكلة مضاعفة فهي تعاني التمييز ضدها في ميدان العمل غير الرسمي وهي التي تتحمل عبء العمل المنزلي وحدها مما يجعلها تعاني الإرهاق إلى جانب التمييز والتهميش، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الفدعم (٢٠١٤) والتي كشفت أن الموروثات الثقافية السائدة في المجتمع العراقي قد جعلت من النساء شخصيات ثانوية تبدي استعدادًا للخضوع والتبعية ،إضافةً إلى التنشئة الاجتماعية التي أسهمت بشكل فعال في هذا التمييز والتهميش الذي تتعرض له المرأة .

- وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن العادات والتقاليد السائدة في الريف تعد إحدى الآليات التي تعمل على تهميش المرأة الريفية وحرمانها من الحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما أكدت عليه نسبة ٧٤,٩٪ من أفراد العينة ، فما زالت هذه العادات والتقاليد لا ترى ضرورة لمشاركة المرأة في الحياة العامة ،

وهنا يمكن القول بأنه على الرغم من التحسن الكمي في بناء قدرات المرأة العربية ، الذي شهد تطورًا متسارعًا منذ عام ١٩٧٠ بفضل التوسع الأفقي في التعليم ، إلا أن هذا التغير لم يكن عميقًا بل بقى سطحيًا دون أن يغير في المعايير الاجتماعية المتحيزة ، التي تحول دون مشاركة المرأة وخاصة الريفية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ،ولا نبالغ إذا قلنا أن المرأة الريفية ما زالت تعيش على هامش الحياة النشطة في أغلب الأقطار العربية ، وذلك ما أشارت إليه تقارير التنمية البشرية حيث ما زالت المرأة العربية تعاني التهميش لقدراتها في مختلف مناحي الحياة في المنطقة العربية مما يؤثر بشكل سلبي على واقع التنمية المستدامة (عوض ، ٢٠١٢).

- وكشفت النتائج الميدانية بأن العادات والتقاليد السلبية السائدة في الريف والتي تقلل من شأن المرأة تمارس نوعاً كبيرًا من الضغط على النساء الريفيات فقد أكدت النسبة الأكبر من أفراد العينة والتي بلغت ٦٤,٣٪ بأنهن لا يستطعن مخالفة العادات والتقاليد السائدة في مجتمعاتهم حتى ولو كانت خاطئة فقد تربين عليها منذ صغرهن وأصبحت هذه العادات والتقاليد تمارس نوعًا من أنواع الضغط الاجتماعي ومن يخالفها يتعرض للوم والانتقاد من المجتمع ، ولا شك أن انتشار مثل هذه العادات والتقاليد في الريف تعد معوقًا للتنمية فهي تحد من قدرة النساء الريفيات على الاندماج في الحياة العامة . وقد أشارت دراسة (Bayeh, 2016 ). بأنه بسبب بعض العادات والتقاليد المنتشرة في الريف فإن مكانة المرأة في المجتمع تنحصر في المساهمة بشكل ضئيل في التنمية الاجتماعية للبلد ، بالإضافة إلى ذلك لا يتم حماية حقوق المرأة بشكل صحيح من أجل مشاركة المرأة في مختلف قضايا بلدها ولكنها تتعرض لانتهاكات مروعة ، وخلصت الباحثة إلى أنه ما لم يتم تمكين المرأة وتحقيق المساواة ببين الجنسين حتى تتمكن من لعب دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، فإن الدولة لن تحقق التنمية المستدامة مع الاعتراف بأن مشاركة الرجل فقط في كافة المجالات مشاركة متحيزة

حيث إن النساء يشكلن نصف مجموع سكان البلاد ، لذا فإن تمكينهم ليكن جزءًا فاعلًا من جميع مبادرات التنمية في البلاد ضرورة ملحة بقوة .

- ومن أهم مظاهر تهميش المرأة الريفية عدم استشارتها في القرارات التي تتعلق بالأسرة وانفراد الرجال بهذه القرارات باعتبار أن اتخاذ القرارات الأسرية من اختصاص الرجال دون النساء وهذا ما أكدت عليه نسبة ٥٢,٧٪ من عينة الدراسة بأنه لا يتم أخذ رأيهن في القرارت التي تتعلق بالأسرة وخصوصًا القرارات المتعلقة بالأمور المادية ، بينما أشارت نسبة ٧٢,٢٪ من عينة الدراسة( التي يتم استشارتهم في القرارات الأسرية ) بأنه يتم اخذ رأيهم في القرارات التي تتعلق بزواج الأبناء فقط . وتؤكد هذه النتائج مقولات الاتجاه النسوي الراديكالي والذي ينظر إلى التمييز الجنسي بوصفه أمرًا موجودًا في المجتمع الأبوي حيث إنه في بعض المجتمعات مثل المجتمعات الريفية بفضل القيم والعادات الثقافية التي تجعل من المرأة مخلوقًا متدنيًا لا يصلح لاتخاذ القرارات داخل الأسرة وتنظر النسوية الراديكالية إلى النساء بوصفن يشكلن طبقة محكومًا عليها بالعنف والتهميش الواقع عليهن بالفعل أو مهددات بالتهميش الذي يرجع إلى البنية الاجتماعية الثقافية ( بحري ،٢٠١٤ :٧٣).
- وقد أظهرت النتائج الميدانية مظهر من مظاهر التهميش الذي تتعرض له المرأة الريفية وهو قضية الصحة الإنجابية حيث اتضح أن أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة بلغت ٥٠,٨٪ لم يتلقين رعاية طبية كافية أثناء الحمل والولادة فقد كانت الولادات في الغالب تتم في إحدى المستشفيات الحكومية بنسبة ٥٠,٨٪ أو في المنزل تقريباً بنسبة ٣٧٪ وهي في الغالب لا تتم على يد طبيب متخصص ولا تلقى المرأة الاهتمام والرعاية الكافية ، ومع تكرار عدد مرات الحمل والولادة على فترات قريبة تتأثر صحة المرأة سلبًا . حيث اتضح أن متوسط عدد مرات الحمل والولادة قد بلغ (٦) ولادات . ويمكن القول بأن قضية الصحة الإنجابية للمرأة تعد واحدة من أهم القضايا التي توثر في التنمية المستدامة ،إذ أن النساء اللاتي يتمتعن بصحة

إنجابية جيدة أكثر أهتمامًا بصحة أبنائهن وتعليميهم وأكثر قدرة على العمل والإندماج في الحياة الاجتماعية .

- وكشفت النتائج الميدانية أنه في كثير من الأحيان في المجتمعات الريفية يجبر الأزواج زوجاتهم على الحمل لمرات عديدة في فترات متقاربة دون النظر إلى تأثير ذلك على حالتهم الصحية حيث إن العادات والتقاليد السائدة في الريف تنظر للأبناء وخاصة الذكور على أنهم عزوة وميزة اجتماعية وهذا ما أشارت إليه نسبة ٦١,٤٪ من إجمالي العينة ، ومما لا شك فيه أن تكرار مرات الحمل والولادة ينعكس سلبًا على الحالة الصحية للأم والتي غالبًا لا تلقى الرعاية الصحية الكافية كما سبق وأوضحنا وقد أكدت نسبة ٥٩,٢٪ من إجمالي العينة على أن تكرار الحمل والولادة قد أثر سلبًا على حالتهن الصحية ، وقد أشارت نتائج دراسة( Ezejiofor ,2012 ) أنه نتيجة الثقافة الذكورية الطويلة الأمد والمجتمع الأبوي في ولاية أنابرا في نيجيريا ، فإن السلطة تكون تحت سيطرة الرجال بشكل غير متناسب وبالتالي يتم إخضاع النساء وإبعادهم إلى أدوار ثانوية في المصفوفة الاجتماعية والاقتصادية حتى أن قدرة المرأة على اتخاذ قرارات بشأن نفسها بما في ذلك صحتها الانجابية وتلك الخاصة بأطفالها تعوقها المحرمات الثقافية .
- هذا فضلاً على أن زيادة عدد الأبناء قد عمل على زيادة حالة الفقر والتهميش حيث أصبح من الصعب بل من المستحيل توفير حياة كريمة للأسرة مع كثرة عدد الأبناء وهذا ما أشارت إليه نسبة ٧٦,٤٪ من عينة الدراسة ومما لا شك فيه أن زيادة الإنجاب ينعكس سلبًا على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة حيث أنه يعمل على زيادة الفقر ويحرم الأبناء من فرص الحصول على رعاية كافية وتعليم جيد ويحرمهم من إمكانات تراكم رأس المال بصنوفه المختلفة .كما أن زيادة عدد أبناء المرأة يحرمها من القدرة على العمل ففي كثير من الاحيان لا تستطيع التوفيق بين العمل وبين رعاية هذا الكم من الأبناء وهذا يعني حرمانها مع فرص تراكم رأس المال ويعمل على استمرار فقرها وتهميشها وينعكس سلبًا على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة .

- وكما سبق وأوضحنا أن تكرار حالات الحمل والولادة قد أثر سلبًا على الحالة الصحية لنسبة غير قليلة من عينة الدراسة حيث تبين أن نسبة ٥٠,٨٪ من عينة الدراسة يعانين من الأنيميا ، ومن هشاشة العظام بنسبة ٣٨,٩٪ ومن أمراض القلب وسوء التغذية تقريباً بنسبة ٢٨٪ لكل منهما . ومما لا شك فيه أن انتشار هذه الأمراض يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة فلا شك أن الصحة الجيدة تعد أحد مقومات رأس المال البشري ويمكن اعتبار إجبار الزوجة على الحمل لمرات عديدة على فترات متقاربة وما يترتب عليه من آثار سلبية على صحتها أحد آليات التهميش ضد المرأة وهو بمثابة اضطهاد هيكلي يقوم على أساس الجنس، وهو يعد بمثابة سيطرة غير متكافئة واستخدام غير متكافئ للقوة وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة في حين أكدت نتائج دراسة (2009)Githinji والتي أشارت إلى أن تهميش النساء وزيادة مرات الانجاب يؤدي إلى زيادة الفقر وإلى تفاقم قضايا الجوع وانتشار الأمراض في المناطق الريفية .

**ثالثا : مدى وعى المرأة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية :**

- على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لرعاية المرأة وتحسين نوعية الحياة لها ، فقد أشارت النتائج الميدانية أن المرأة الريفية في الغالب لا تدرك بشكل جيد قضاياها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية ، لأن هذا الوعي لم يترجم إلى واقع معاش فهو لا يزال عند الحدود النظرية المجردة دون أن يدخل إلى حيز التطبيق ، وهذا ما أكدت عليه النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي بلغت٦٤,٣ % ، فما زالت المرأة في الريف لا تشارك في أي أنشطة فعالة في مجالات الحياة المختلفة خارج بيئتها ، كما أنها لا تطالب في أغلب الأحيان بحقوقها داخل محيط أسرتها ، وخارج محيط أسرتها ، ولا تنال حقوقها في البرامج الطبية وغيرها من برامج الرعاية والخدمة الاجتماعية اللازمة مما ينعكس سلبًا على تحقيق التنمية المستدامة . وتتفق هذه النتائج مع مقولات النسوية الليبرالية والتي نادت بمنح المرأة الحقوق المدنية والسياسية في إطار مجتمعات تقوم على منح الذكور جميع الحقوق وحرمان الإناث من كثير من تلك الحقوق . وتتفق هذه

النتائج مع نتائج دراسة فرج (٢٠٠٧) والتي توصلت إلى انخفاض مستوى القدرات الاجتماعية للمرأة المهمشة في المناطق العشوائية وتمثل هذا الانخفاض في عدم معرفتها بحقوقها وشعورها بالعجز عند مواجهتها أيه مشكلة وعدم قدرتها على اتخاذ قررات تخص أسرتها أو مجتمعها .

- كما أنه في ضوء التمييز الذي تتعرض له المرأة الريفية وانتشار الفقر وارتباطه ارتباطًا وثيقًا بالتهميش وعدم التمكين وحرمان المرأة من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية ، وحرمانها من مستوى معيشي لائق ومن الحرية والكرامة تفقد المرأة الشعور باحترام الذات والشعور بالتقدير من قبل الآخرين فقد أكدت نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت ٥٢,٤٪ بأنهن لا يحظين بالتقدير الملائم داخل محيط أسرهن . وتشابهت هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج دراسة (Mccabe( 2008 والتي أشارت إلى أن نقص التعليم والتدريب لتنمية قدرات النساء الريفيات يجعلهن يواجهن العديد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والشخصية بما في ذلك الافتقار إلى الدعم الاجتماعي والموارد المالية ومهارات العمل الأساسية كالتعليم والتدريب والابتعاد عن الأسواق المحلية مما يعمل على عدم إحساسهن بالتقدير المناسب داخل محيط أسرهن وخارجه .
- كما كشفت النتائج الميدانية بأن السياق الثقافي في المجتمعات الريفية يحمل عوامل محرضة على تهميش المرأة الريفية وحرمانها من حقوقها الاقتصادية نتيجة الموروثات والتقاليد السائدة في الريف والتي ترى بأن الرجال والنساء غير متساوين في الخصائص فمن خصائص الرجال الهيمنة وخصائص المرأة الخضوع؛ حيث إن المجتمع الذكوري يعطى الحق دائمًا للرجل للهيمنة، وتتعود الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه فقد أشارت نسبة ٥١,١٪ من إجمالي عينة الدراسة بأنه قد سبق وتم سلب بعض حقوقهن المادية من قبل أحد أفراد أسرتهن الذكور سواء كان أبًا أو أخًا أو زوجًا ، وتعددت مظاهر وأشكال التهميش والعنف الاقتصادي الواقعة على المرأة ومن أهم هذه المظاهر: إجبار الزوجة على بيع ذهبها دون رغبتها والذي جاء في المركز الأول بنسبة ٧١,٧٪ ، بالإضافة إلى إجبار الزوج زوجته

على اعطائه راتبها دون موافقتها والذي جاء في المركز الثاني بنسبة ٢٨,٣٪ ، حيث يعتقد كثير من الرجال أن سيطرتهم على راتب زوجاتهم من الأمور المشروعة؛ بحجة أن خروج الزوجة للعمل يجعلها تقصر في واجباتها تجاه عائلتها، وبالتالي عليها أن تعوض هذا النقص من خلال مساعدة زوجها في نفقات المنزل، وهو بالطبع تبرير غير مقبول .هذا فضلًا عن حرمان المرأة من حقها الشرعي في الميراث أو إجبارها عن التنازل عن حقها في الميراث وهو يعد من الأمور الشائعة في المجتمعات الريفية وخاصة في الصعيد والذي أشارت إليه نسبة ١٨,٢٪ من عينة الدراسة ، حيث تنتشر في الريف ظاهرة حرمان البنات من تملك الأراضي الزراعية؛ وذلك بكتابة تلك الأراضي باسم الذكور فقط، وتعويض البنات بمبلغ من المال لا يعادل القيمة الحقيقية لأنصبتهن؛ وهو ما يطلق عليه(الرضوى)؛ وذلك لاعتقادهم بأن توريث البنات سيذهب بالأرض إلى عائلة أخرى– يقصدون بذلك عائلة الزوج– وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسة التي أعدتها المهدي(٢٠٠٩) والتي أكدت فيها أن ٥٩.٥٪ من نساء سوهاج والأقصر محرومات من المطالبة بحقوقهن في الميراث؛ وذلك بسبب الموروث الثقافي والعادات والتقاليد في صعيد مصر، والتي تحرم المرأة من مجرد المطالبة بحقها في الميراث .

وتتفق هذه النتائج مع مقولات الاتجاه النسوي الماركسي والذي أشار إلى أنه في المجتمعات العربية تغرس الكثير من المفاهيم الجندرية التحيزية لصالح الرجل بما تمكنه للسير بعيداً في مستوى تسلطه وطغيانه ضد المرأة، وهنا يمكن القول بأن سيطرة الرجل هي سيطرة بفعل الثقافة التي تشكل الفرد مرة ثانية بعد التشكيل البيولوجي؛ حيث إن عنف الرجل ضد المرأة يرتبط بطريقة تفكيره وإيدلوجيته التي ترى أنه لابد أن يكون مسيطرًا على الأشياء ومن ضمنها المرأة ( حسن ، ٢٠٠٣ ، ٢١) .

- كشفت النتائج الميدانية عن كون المرأة نفسها تعد أحد العوامل الرئيسة لبعض أنواع التهميش والاضطهاد؛ وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه رد فعل لذلك، مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر فأكثر، فقد أشارت

الغالبية العظمى من أفراد العينة بنسبة ٧٦,١٪ ممن تم سلب حقوقهن بأنهن تقبلن العنف الواقع عليهن ولم يفعلن شيئاً سوى الخضوع والاستسلام خوفاً من التعرض للانتقاد من جانب المجتمع فالمعتدي في الغالب يكون الأب أو الزوج أو الأخ . وهنا تفقد المرأة الدعم والمساندة وتتقبل العنف الممارس ضدها مما يزيد من ضعفها وتهميشها لانعدام البدائل والخيارات المتاحة أمامها وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة كل من Astrid & Schei (2008) ؛ حيث أشارت إلى أن عدم وجود من يساند المرأة اجتماعيًا يزيد من تقبلها للعنف والتهميش الممارس ضدها، ويقلل من قدرتها عن الإبلاغ عن العنف الذي تتعرض له. وهنا ينبغي التأكيد على أنه لا يجوز تبرير التمييز والإضطهاد الممارس ضد المرأة على أساس القبول الفردي أو التسامح الاجتماعي من قبل المرأة؛ فحرمان المرأة من حقوقها الاقتصادية استنادًا إلى قبولها الفردي، أو أن تقاليد المجتمع وعادته تسمح بذلك لا يعد مقبولًا ولا جائزًا اجتماعيًّا وقانونيًّا ودينيًّا؛ لأن القبول الفردي الذي يكون في غالب الأحوال مكبلاً بالظروف الثقافية لا يمنع توافر فعل العنف والتهميش الاقتصادي ضد المرأة .

**خاتمة:**

**نتائج وتوصيات الدراسة:**

**أولاً : النتائج العامة للدراسة :**

أجريت الدراسة الراهنة من أجل الوقوف على مظاهر التهميش و آلياته المتعددة التي تعاني منها المرأة الريفية في المجتمع المصري ومدي انعكاس ذلك على التنمية المستدامة وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي يمكن عرض أهمها في ضوء التساؤلات التي طرحتها الدراسة على النحو الآتي :

**فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الأول: ما مظاهر وآليات التهميش الاقتصادي التي تتعرض لها المرأة الريفية ؟**

- كشفت الدراسة الميدانية عن العديد من مظاهر التهميش الاقتصادي التي تتعرض لها المرأة الريفية ومن أهم هذه المظاهر عدم وجود عمل مناسب ذي دخل ثابت أو الاشتغال بالأعمال الهامشية حيث تبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة لا

يعملن وحتى في حالة عملهن فهن يعملن في وظائف لا تدر دخلًا ثابتًا وتعمل على تدني الوضع الاقتصادي لهن و تزيد من تهميشهن الاقتصادي ، فالمرأة في هذه الحالة تحرم من مصادر القوة الاقتصادية، حيث تعاني من انخفاض معدلات مشاركتها في العمل وتركزها في قطاعات العمل ذات الدخل المنخفض وغير الرسمي في الغالب مما ينعكس سلبًا على أهداف التنمية المستدامة فالتنمية تهدف إلى توسيع خيارات البشر وتراكم صنوف رأس المال.

- أوضحت النتائج أن من مظاهر التهميش الاقتصادي التي تعاني منها المرأة الريفية هو عدم قدرتها على التحكم في مواردها الاقتصادية وعدم قدرتها على تكوين مدخرات حتى في حالة كونها أمرأة عاملة ، حيث أظهرت النتائج أنه في كثير من الحالات يجبر الزوج زوجته على إعطائه كامل راتبها وهو يعد أحد أنواع العنف الاقتصادي الممارس ضد المرأة . وتعد القيم والموروثات السائدة في المجتمع أحد أهم الآليات التي تسبب هذا المظهر من التهميش للمرأة هذا فضلاً عن ارتباطه أيضاً بصراع الأدوار الاجتماعي المتمثل في النموذج الذكوري المتسلط الذي مازال سائدًا حتى وقتنا الراهن، والذي يطالب المرأة بالطاعة العمياء للرجل، وتنفيذ لأوامره بدون مناقشة ويرتبط أيضاً بالسيطرة القسرية للرجل.
- أوضحت النتائج الميدانية أن من مظاهر تهميش المرأة الريفية ؛ عدم قدرتها على المشاركة في القرارت الاقتصادية داخل الأسرة والتي غالبًا ما ينفرد بها الرجال دون النساء وتمثلت أهم الأسباب في رفض الأزواج أخذ رأي زوجاتهم في القرارات الأسرية فضلاً عن الصورة النمطية للمرأة والموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي لعبت دورًا في شعور المرأة الريفية بأنها أقل كفاءة من الرجل وأنها لا يجب أن تشارك في القرارات المصيرية داخل الأسرة.
- أظهرت النتائج الميدانية أن من آليات التهميش الاقتصادي للمرأة الريفية قلة فرص العمل المتاحة لها مقارنة بالرجال حيث إنه في ظل الركود الاقتصادي تنتشر البطالة بين النساء بوتيرة أسرع من الرجال حيث تدل الشواهد على أن النساء الريفيات أول من يتم الاستغناء عنهن عند تقليص العمالة وأخر من يتم الاستعانة

بهن ولذا فمعدلات البطالة بين النساء مرتفعة مقارنة بالمعدلات نفسها بين الرجال حيث ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل متدنية.

- ومن أهم الآليات التي لعبت دوراً في تهميش المرأة الريفية وعدم قدرتها على الحصول على وظائف مناسبة ؛ قلة فرص حصولهن على التعليم الجيد وضعف إعدادهن لسوق العمل حيث تبين أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة أميات وغير مؤهلات للمنافسة في سوق العمل وذلك بسبب نقص التعليم ونقص فرص الحصول على دورات لتطوير مهاراتهن وقدراتهن الذاتية التي تؤهلهن لسوق العمل ، وتبين أن السبب الرئيس لعدم حصول نسبة كبيرة من عينة الدراسة على تعليم مناسب يتمثل في الموروثات الثقافية المنتشرة في الريف بعدم جدوى تعليم الإناث ، كما أن زواج الفتيات في سن مبكر في الريف قد يكون أحد أسباب عدم استكمال التعليم وبالتالي يحرمهن من فرص تراكم رأس المال البشري وينعكس سلباً على التنمية المستدامة .
- كشفت النتائج الميدانية أن الفقر يرتبط ارتباطاً وثيقًا بالتهميش بل يعد احد الآليات المسببة للتهميش الاقتصادي والاجتماعي معاً ، حيث اتضح انخفاض الدخل للغالبية العظمى من أسر الدراسة وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة ، حيث تنخفض الأجور بوجه عام في القطاع الزراعي في ظل اتصاف العمل به بعدم الاستقرار، واشتغال نسبة كبيرة من العمالة بشكل غير دائم، وعدم وجود فرص للترقي بهذا القطاع، خاصةً مع انخفاض المستوى التعليمي والافتقار إلى الإمكانات اللازمة للترقي، ومما لا شك أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وما صاحبها من خفض الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية ، ترتب عليه حرمان ذوي الدخول المنخفضة وخاصةً النساء مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية سواء كان دعمًا مباشرًا أو غير مباشر .فلا يمكن فهم حال النساء بمعزل عن السياق المجتمعي الكلي ، حيث يعد الفقر أحد آليات تهميش النساء وخاصة الريفيات ، فالفقر مرادف لقلة الحيلة ، وهو يفاقم من التهميش عامةً ومن تهميش النساء وخاصةً الريفيات ، حيث يتوقع أن تلقى النساء والأطفال إفقارًا أشد

من باقي الفئات وتزداد الأعباء المادية مع زيادة عدد الأبناء وانعدام المدخرات ويصبح على المرأة أن تقلل في النفقات قدر المستطاع وخاصة الأطعمة مرتفعة الثمن وتقتصر على شراء الضروريات فقط.

- ويمكن القول بأن التهميش الاقتصادي للمرأة بمثابة اضطهاد هيكلي يقوم على أساس الجنس، وهو يعد بمثابة سيطرة غير متكافئة على الموارد الجماعية والحرمان من الوصول إلى الأصول، ومن التعليم، ومن فرص الحصول على وظائف تؤمن دخلًا ثابتًا والذي بدوره يعمل على حرمان المرأة من إمكانات تراكم رأس المال البشري المتمثل في التعليم الذي يمكنها من الحصول على وظيفة مناسبة تدر عليها دخلًا ثابتًا والذي ينعكس سلبًا على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

**فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الثاني : ما مظاهر وآليات التهميش الاجتماعي التي تتعرض لها المرأة الريفية ؟**

- كشفت النتائج الميدانية أن من مظاهر التهميش الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة الريفية هو أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة التي تفرق بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات ويمكن القول بأن البنية الاجتماعية والثقافية في الريف تؤيد عدم المساواة والتمييز بين الرجال والنساء داخل الأسرة سواء من خلال العلاقة الزواجية أو أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية؛ حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن بعض الأباء قد حرموا بناتهم من حقهم في التعليم بينما منحوا هذا الحق للأبناء.
- كشفت النتائج الميدانية أن المرأة الريفية غالبًا ما تعاني واقعًا صعبًا لا تستطيع خلاله التمتع بشروط الحياة المقبولة ، فهي تعيش هي وأسرتها تحت وطأة الفقر والحرمان في مستوى معيشي متدنٍ ، ولوحظ غياب الخدمات الأساسية من مجاري ومياة صالحة للشرب وكهرباء ومساكن تفتقر إلى شروط التهوية الجيدة وغيرها مما يعمل على زيادة تهميشها .

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المرأة في الريف لا تلقى التقدير الكافي من أفراد أسرتها كما أنها تخضع لتحكم باقي أفراد أسرتها من الذكور بصورة واضحة ، وتعاني من تمييز واضح في المعاملة ضدها . ويتضح من هذه النتائج أن العادات والتقاليد السائدة في الريف تعد أحد الآليات التي تعمل على تهميش المرأة الريفية وتؤثر على مكانتها وأن الموروثات الثقافية في الريف قد رسمت للمرأة مكانتها الاجتماعية وحددت أدوارها داخل وخارج المنزل ، فلا يزال هناك تمييز واضح ضدها في العديد من المجالات منها ، فلا يزال المجتمع ينظر إليها على أنها أقل منزلة من الرجل وتابعة له .
- كشفت النتائج الميدانية أن من مظاهر تهميش المراة الريفية ، إبعادها بصورة كبيرة عن المشاركة في أنشطة الحياة العامة حيث اتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة والتي لا يشاركن في أي أنشطة فعالة في مجالات الحياة المختلفة خارج بيئتها ويرجع ذلك في المقام الأول إلى كثرة المسئوليات الملقاة على عاتقها بسبب كثرة الأبناء والذي لا يترك لها مجالًا للمشاركة خارج المنزل ؛ حيث أوضحت النتائج أنه في كثير من الأحيان يجبر الأزواج زوجاتهم على الإنجاب لمرات عديدة في فترات متقاربة مما يعد أحد الآليات التي تعمل على زيادة تهميش المرأة .
- أظهرت النتائج الميدانية مظهرًا من مظاهر التهميش الذي تتعرض له المرأة الريفية وهو قضية الصحة الإنجابية حيث اتضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة لم يتلقين رعاية طبية كافية أثناء الحمل والولادة فقد كانت الولادات في الغالب تتم في المنزل أو في إحدى المستشفيات الحكومية وهي في الغالب لا تتم على يد طبيب متخصص ولا تلقى المرأة الاهتمام والرعاية الكافية ، ومع تكرار عدد مرات الحمل والولادة على فترات قريبة تتأثر صحة المرأة سلبًا ، ويمكن القول بأن قضية الصحة الإنجابية للمرأة تعد واحدة من أهم القضايا التي توثر في التنمية المستدامة ؛ إذ أن النساء اللاتي يتمتعن بصحة إنجابية جيدة أكثر أهتمامًا بصحة أبنائهن وتعليميهم وأكثر قدرة على العمل والإندماج في الحياة الاجتماعية . ويمكن القول بأن

الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمة تعكس معاناة المرأة الريفية ،حيث أوضحت النتائج الميدانية بأن المرأة الريفية المهمشة تعاني من العديد من الأمراض كالأنميا وفقر الدم وأمراض سوء التغذية وتتأثر صحتهن سلبًا بدورهن الإنجابي.

**فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الثالث : ما تأثير التهميش الذي تتعرض له المرأة الريفية على علاقاتها الاجتماعية وإحساسها بالتقدير داخل أسرتها ؟**

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المرأة في الريف لا تلقى التقدير الكافي من أفراد أسرتها كما أنها تخضع لتحكم باقي أفراد أسرتها من الذكور بصورة واضحة ،وتعاني من تمييز واضح في معاملتها . ويتضح من هذه النتائج أن العادات والتقاليد السائدة في الريف تعد إحدى الآليات التي تعمل على تهميش المرأة الريفية وتؤثر على مكانتها وأن الموروثات الثقافية في الريف قد رسمت للمرأة مكانتها الاجتماعية وحددت أدوارها داخل المنزل وخارجه ، فلا يزال هناك تمييز واضح ضدها في العديد من المجالات منها ، فلا يزال المجتمع ينظر إليها على أنها أقل منزلة من الرجل وتابعة له . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المرأة الريفية في حياتها العملية وفي دعم اقتصاد الأسرة فقد اتضح أن المرأة الريفية تعيش واقعًا شديد البؤس والفقر والتهميش وأنها تتلقى معاملة سيئة من قبل الرجل داخل الأسرة ولا يسمح لها في أغلب الأحيان بالتعبير عن رأيها والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية .
- أظهرت النتائج الميدانية أن العادات والتقاليد السائدة في الريف السلبية والتي تقلل من شأن المرأة تمارس نوعاً كبيرًا من الضغط على النساء الريفيات فقد أكدت النسبة الاكبر من أفراد العينة بأنهن لا يستطعن مخالفة العادات والتقاليد السائدة في مجتمعاتهم حتى ولو كانت خاطئة فقد تربين عليها منذ صغرهن وأصبحت هذه العادات والتقاليد تمارس نوعًا من أنواع الضغط الاجتماعي ومن يخالفها يتعرض للوم والانتقاد من المجتمع ولا شك أن انتشار هذه العادات والتقاليد في الريف تحد

من قدرة النساء الريفيات على الاندماج في الحياة العامة ،وتقلل من إحساسها بالتقدير داخل محيط الأسرة وخارجه.

**فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الرابع : هل تعد المرأة نفسها إحدى الآليات التي تعمل على تكريس حالة التهميش لديها بقبولها هذه الأوضاع ؟**

- كشفت النتائج الميدانية بأن المرأة الريفية في الغالب لا تدرك بشكل جيد قضاياها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية ، فما زالت المرأة في الريف لا تشارك في أي أنشطة فعالة في مجالات الحياة المختلفة خارج بيئتها ، كما أنها لا تطالب في أغلب الأحيان بحقوقها داخل محيط أسرتها وخارجه.
- كشفت النتائج الميدانية بأن السياق الثقافي في المجتمعات الريفية يحمل عوامل محرضة على تهميش المرأة الريفية وحرمانها من حقوقها الاقتصادية نتيجة الموروثات والتقاليد السائدة في الريف والتي ترى بأن الرجال والنساء غير متساوين في الخصائص فمن خصائص الرجال الهيمنة وخصائص المرأة الخضوع؛ حيث تبين أن نسبة غير قليلة من عينة الدراسة قد تم سلب بعض حقوقهن المادية من قبل أحد أفراد أسرتهن الذكور سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج ،وتعددت مظاهر وأشكال التهميش والعنف الاقتصادي الواقع على المرأة ومن أهم هذه المظاهر إجبار الزوجة على بيع ذهبها دون رغبتها ، وإجبار الزوج زوجته على إعطائه راتبها دون موافقتها.هذا فضلًا عن حرمان المرأة من حقها الشرعي في الميراث أو إجبارها عن التنازل عن حقها في الميراث والذي يعد من الأمور الشائعة في المجتمعات الريفية وخاصة في الصعيد .
- كشفت النتائج الميدانية عن كون المرأة نفسها تعد أحد العوامل الرئيسة لبعض أنواع التهميش والاضطهاد؛ وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك، مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر فأكثر، فقد أشارت الغالبية العظمى من أفراد العينة ممن تم سلب حقوقهن بأنهن تقبلن العنف الواقع عليهن ولم يفعلن شيئاً سوى الخضوع والاستسلام خوفاً من التعرض للانتقاد من جانب المجتمع حيث أن المعتدي في الغالب يكون الأب أو الزوج أو الأخ .

**فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الخامس : هل تختلف حدة التهميش الذي تتعرض له المرأة وفقًا لبعض المتغيرات كالسن ومستوى التعليم ونوع الأسرة وغيرها من المتغيرات ؟**

- كشفت نتائج تحليل التباين احادي الاتجاه (ANOVA) عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين المجموعات فيما يتعلق بحدة التهميش وفقاً لعدد من المتغيرات كالسن ، المستوى التعليمي ، نوع الأسرة وعدد الأبناء ولتحديد معنوية الفروق في حدة التهميش تم استخدام اختبار أقل فرق معنوى LSD وأسفرت النتائج عما يأتي :
- **فيما يتعلق بسن المرأة** : كشفت نتائج تحليل التباين أن النساء في الفئة العمرية من (٢٠: أقل من ٣٠) سنة هن أقل فئات العينة تهميشًا ، حيث تبين أنهن أكثر الفئات مشاركة في القرارات المادية للأسرة ، وأنهن يلقين التقدير الكافي في المعاملة داخل الأسرة ، وأكثر الفئات قدرةً على الاستقلال بمالهن الخاص ، وأكثرهن قدرة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية ، وأكثرهن قدرة على الدفاع عن حقوقهن الاقتصادية وعدم الامتثال لرغبة الزوج في إنجاب عدد كبير من الأبناء. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه في الوقت الحالي بدأ التعليم ينتشر في الريف بين الفتيات ، حيث إن الفتاة المتعلمة تكون أكثر وعيًا بحقوقها أكثر من الأجيال السابقة التي لم تنل حظًا وافرًا من التعليم ، كما أن الفتيات في الوقت الراهن أصبحن أكثر قدرة على مخالفة العادات والتقاليد الخاطئة أكثر من الأجيال السابقة .
- **فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمرأة** : كشفت نتائج تحليل التباين أن السيدات الحاصلات على مؤهل جامعي هن أقل فئات العينة تهميشًا ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة ؛ زادت مشاركتها في القرارات المادية للأسرة وكانت أكثر قدرة على الاستقلال بمالها الخاص وأكثر قدرة على المشاركة في أنشطة الحياة العامة وأكثر رغبةً في إنجاب عدد أقل من الأبناء وأكثر وعيًا بحقوقها المادية وتؤكد هذه النتائج بأن التعليم يُكسب المرأة مكانة اجتماعية ويجعلها تشعر بالتقدير داخل محيط

أسرتها حيث أظهرت النتائج أن النساء الأميات هن الأكثر تهميشًا مقارنةً بباقي المستويات التعليمية الأخرى، حيث إن الأمية تحد من أدوار المرأة وتقصر دورها على الأدوار التقليدية المتمثلة في الإنجاب ورعاية الأسرة والشئون المنزلية وعدم مشاركتها في الحياة العامة .

- **فيما يتعلق بنوع الأسرة :** كشفت نتائج تحليل التباين أن المرأة التي تسكن داخل أسرة نووية أقل تهميشًا من التي تسكن داخل أسرة ممتدة حيث تبين أنها أكثر قدرة على المشاركة في القرارات المادية داخل الأسرة وأكثر قدرة على المشاركة في أنشطة الحياة العامة ، حيث تبين أن المرأة التي تسكن داخل أسرة ممتدة غالبًا ما يجبرها زوجها على إنجاب عدد أكبر من الأبناء ولا يمكنها مخالفة العادات والتقاليد الخاطئة السائدة في الريف وتكون أقل قدرة على الاستقلال بمالها الخاص ولا تلقى التقدير الكافي في المعاملة داخل الأسرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المرأة التي تسكن داخل أسرة ممتدة غالبًا ما تخضع لهيمنة العادات والطقوس السائدة في تلك الأسر والتي غالبًا ما تمارس سطوتها ونفوذها على جميع النساء داخل الأسرة وتنتقل هذه العادات والتقاليد من جيل إلى جيل ولا يحق للنساء المشاركة في القرارات المادية للأسرة التي غالبًا ما ينفرد بها الذكور بحكم العادات والتقاليد السائدة في الأسر الممتدة التي تكون المرأة فيها مجرد تابع لأهل الزوج ولا تستطيع التعبير عن رأيها بحرية .
- **فيما يتعلق بعدد أبناء المرأة :** كشفت نتائج تحليل التباين أنه كلما قل عدد أبناء المرأة كلما قلت حدة التهميش الاقتصادي والاجتماعي فتكون أكثر قدرة على الاستقلال بمواردها الاقتصادية وأكثر قدرة على المشاركة في أنشطة الحياة العامة بينما تعجز المرأة عن تلبية احتياجاتها وتنمية قدراتها البشرية وتحسين أوضاعها المعيشية مع زيادة عدد الأبناء ، وبالتالي يزيد من إحساسها بالضعف والهامشية من جهة ومن جهة أخرى يحد من قدرتها على الإندماج الاجتماعي ويقتصر دورها على العمل المنزلي وينعكس سلبًا على التنمية المستدامة.

- **فيما يتعلق بالفروق في حدة التهميش بين السيدات العاملات وغير العاملات في حدة التهميش** : كشفت نتائج اختبار (ت) عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ . حيث تبين أن النساء العاملات أقل تهميشًا من النساء الغير عاملات داخل العينة حيث اتضح أن العمل يكسب المرأة قوة اقتصادية فتصبح أكثر مشاركة في القرارات الاقتصادية للأسرة وأكثر قدرة على تحمل المسئولية داخل الأسرة ويكسبها مكانة اجتماعية أكثر من غير العاملة، حيث تشعر بالتقدير داخل محيط أسرتها . حيث كشفت النتائج أن النساء غير العاملات أكثر خضوعًا لتحكم الأزواج من النساء العاملات .

وفي النهاية يمكن القول بأن تهميش المرأة ليس أمرا شخصيا ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية للمراة ، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على وجود خلل ما في أداء هذه البنية لوظائفها، وهو لا ينعكس سلبًا على المرأة فقط بل ينعكس أيضًا بالسلب على التنمية المستدامة ، فقد أشارت هيئة الأمم المتحدة بأن التنمية المستدامة مستحيلة الحدوث بدون تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين هي إحدى قضايا حقوق الإنسان وشرط مسبق للتمية المستدامة.

**توصيات الدراسة:**

**في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وللنهوض بأوضاع المرأة المصرية وتعزيز قدراتها والقضاء على كافة مظاهر التهميش توصي الدراسة بما يأتي :**

١/ الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية حيث يعد التعليم عنصرًا أساسيًا من عناصر تمكين المرأة الريفية وتأهيلها لسوق العمل ، كما يُسهم تعليم المرأة في وعيها بحقوقها وواجباتها ويساعدها على المشاركة بقوة في الحياة العامة .

٢/ العمل على نشر الثقافة القانونية والتوعية الحقوقية للمرأة لتوعيتها بما لها من حقوق.

٣/ ضرورة تبني الدولة ومؤسسات المجتمع المدني توفير التمويل الصغير للمرأة الريفية كاحد آليات التمكين الاقتصادي لها .

٤/ ضرورة إشراك المرأة بشكل كبير في البرامج الإنمائية وإعطائها الفرصة المناسبة في العمل دون تمييز بينها وبين الرجل .

٥/ ضرورة انتباه المخططين للتنمية على أهمية الربط بين التنمية بكافة أشكالها وبين حاجات المرأة فلا مجال لتحقيق التنمية وحقوق المرأة مهدورة وما زالت تعاني من التمييز .

٦/ لمساعدة المرأة على الخروج من دائرة الفقر والتهميش ، لابد أن توفر الدولة لها فرصة عمل تؤمن لها دخل شهريًا ثابتًا قادر على تلبية احتياجاتها الأساسية .

٧/ ضرورة إشراك المرأة في خطط التنمية ومختلف مشاريعها وذلك بوصف المرأة عنصرًا أساسيًا من عناصر القوى البشرية .

٨/ أن تتبنى مؤسسات المجتمع المدنى قضايا المرأة المهمشة لمحاولة إدماجها في عملية التنمية بوصفها عنصرًا فاعلًا ومشاركًا في السياسات والبرامج التنموية .

٩/ ضرورة قيام وسائل الإعلام بتوعية الأسر بخطورة التفرقة بين البنات والبنين في الحقوق والواجبات؛ حتى يمكن تغيير الآراء والمعتقدات الخاطئة التي تشجع المرأة على الخضوع والإستسلام للقهر والعنف .

١٠/ ضرورة الإهتمام بالبحوث والدراسات الميدانية عن مظاهر التهميش المختلفة ضد المرأة في مختلف البيئات .

**مراجع الدراسة :**

**أولاً :المراجع العربية :**


١. أحمد ،علاش (٢٠١٢): دور دولة الرعاية الاجتماعية في الحد من آثار الفقر،الملتقى الدولي حول ظاهرة الفقر ، متاح على موسوعة زنوبيديا.

٢. أفهيلد ،هورست (٢٠٠٧): اقتصاد يغدق فقراً – التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه ، ترجمة عدنان عباس علي ، سلسة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير.

٣. الأمم المتحدة (٢٠٠٩):الإدماج الاجتماعي ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) لجنة التنمية الاجتماعية ،الدورة السابعة من ٢٦-٢٧ أكتوبر ،بيروت.

٤. بحري ، دلال (٢٠١٤): النظرية النسوية في التنمية ، مجلة المفكر ، ع ١١ ، العراق .

٥. بربري ، سحر حساني (٢٠٠٩): المتغيرات الاجتماعية عن تهميش المرأة الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٢٠٠٨) :تقرير التنمية البشرية لمصر، العقد الاجتماعي في مصر : دور المجتمع المدني ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة .

٧. البيلي ،أيمن عبد العزيز (٢٠١٣): التسرب من التعليم في مصر ظاهرة تهدد مستقبل الوطن ،الحوار المتمدن ،العدد ٤٠٧٠، ٢٢/٤.___ *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355673*

٨. تقرير التنمية البشرية في مصر (٢٠٢١): التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر .

٩. جامبل ، سارة (٢٠٠٢): النسوية وما بعد النسوية ، ترجمة أحمد الشامي ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة .
١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢١): باب العمل ، الكتاب السنوي ، القاهرة .
١١. حسن ، إحسان محمد (٢٠٠٨): علم اجتماع المرأة – دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر ، دار وائل للنشر ، الأردن .
١٢. حسن ، هبة (٢٠٠٣): الإساءة إلى المرأة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة .
١٣. حماد، جمال محمد(٢٠١٤): التضخم وآثاره الاجتماعية – دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية ، حوليات آداب عين شمس ، مج ٤٢، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
١٤. حمادة ، أمل (٢٠٢١): تمكين المرأة المهمشة – دراسة حالة مصر(٢٠١١ –٢٠١٣)، مجلة السياسة والاقتصاد ، مج ١٠ ، ع ٩ ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف .
١٥. الحيدري ، إبراهيم (٢٠٠٣): النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، دار الساقي ، بيروت .
١٦. رمزي ، ناهد (٢٠٠٨):السياسة التعليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ،المؤتمر العاشر " السياسة التعليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
١٧. رمضان ، نورا طلعت (٢٠١٦):مؤشرات اقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري – دراسة ميدانية في ضوء مفهوم التمكين ، مجلة كلية الآداب ،ع ٥٨ ، جامعة المنصورة .

١٨. زايد ، أحمد (٢٠١٣): التعليم والطبقة في مصر: دائرة الإدماج والتهميش ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

١٩. زايد ، أميرة عبد السلام (٢٠١٨): التربية وتمكين المرأة لتنمية المجتمع ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن " تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، الفرص والتحديات ،كلية التربية ، جامعة المنوفية .

٢٠. السالك ، ديدي ولد (٢٠٠٤):إنعكاس تهميش المرأة العربية على واقع التنمية العربية وأهمية مشاركتها لمستقبل هذه التنمية ، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية ، مج ٢ ، ع ٤ ، ليبيا .

٢١. ستجلتيز، جوزيف (٢٠٠٦): ضحايا العولمة ،ترجمة لبنى الريدى، دار ميريت ،القاهرة.

٢٢. الشويري ، ميرنا (٢٠١٩): النسوية العربية والحركات النسوية الأخرى ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ع ١٥٩ .

٢٣. صبرة ، أحمد (٢٠١٨): الدراسات النسوية – أصول نظرية ، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية ، مج ٣، عدد ٢ .

٢٤. الضبع ، ماهر عبد العال (٢٠١١): مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري – دراسة ميدانية ، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية ، ع ٥ ،مركز المرأة للبحوث والتدريب ،جامعة عدن.

٢٥. الطلحاوي ، هدى محمود (٢٠١٧) : علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببعض قضايا المرأة في المجتمع المصري – دراسة ميدانية لائعات بسوق مدينة ديكرنس ، مجلة كلية الآداب ، ع ٣١، ج ٢، جامعة طنطا .

٢٦. عازر عادل & ثروت أسحق (١٩٨٧):المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة ، المركز القومي للبحوث والدراسات ، القاهرة .

٢٧. عبد العزيز،محمد عبد العال(٢٠٠٤): فاعلية برامج جمعيات تنمية المجتمع في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان .

٢٨. عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠١):المرأة العربية الفقيرة – ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول المرأة والفقر ،الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، المملكة المغربية .

٢٩. عصفور، أمل حسنين (٢٠١٨): رأس المال النفسي لاستثمار القدرات الإنسانية ( المرأة المعيلة أنموذجًا ) ، المؤتمر العلمي الثامن الدولي الرابع لكلية التربية – تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية ، جامعة المنوفية .

٣٠. علي ، عبد القادر علي (٢٠٠٥): إنتشار الفقر وأثره على اضعاف النساء في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

٣١. عوض ، محسن (٢٠١٢): قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي .www.dffactory.com

٣٢. الفدعم ، محمد على (٢٠١٤):الموروثات الثقافية وأثرها في تهميش دور المرأة – دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، ع ١٠٥ ، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية ، العراق .

٣٣. فرج ، سامية بارح (٢٠٠٧):استخدام التمكين لتنمية قدرات المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية ، المؤتمر الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٤. فوت ، ريان (٢٠٠٥): النسوية والمواطنة ، ترجمة أيمن بكر وسمر الشيشكلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

٣٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (٢٠٠٦): النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة (دؤاسة حالة جمهورية مصر العربية ،ساسة دراسات عن المرأة العربية في التنمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

٣٦. مشعل ، عبد الواحد (٢٠٠٩): المرأة والفقر في المناطق المهمشة – دراسة ميدانية في منطقة الرشاد بمدينة بغداد ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ع ٩١ .

٣٧. المهدي ، سلوى محمد (٢٠٠٩) : ميراث المرأة في الصعيد بين الواقع والمأمول ، كلية الآداب ، جامعة قنا .

٣٨. هيلز ، جون وآخرون(٢٠٠٧) :الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم ،ترجمة وتقديم محمد الجوهري ،عالم المعرفة ،الكويت، العدد ٣٤٤،أكتوبر.

ثانياً المراجع الأجنبية :

39. Astrid, Irene &Berit Schei (2008): Partner Violence and Health: Results from the first national study on violence against women in Norway, Public Health & General Medicine, Norwegian University, Scandinavian Journal of Public Health, Norway.

40. Bayeh, Endalcachew (2016) The Role of Empowering Women and Achieving Gender Equality to the Sustainable Development of Ethiopia, Pacific Science Review B: Humanities and Social Sciences, Ethiopia.

41. Constance, Awinpoka Akurugu & et al (2021): Empowering Rural Women for Sustainable Development through the Provision of Water in Fra structure in North Western

Ghana, World Development Perspectives, ELSEVIER.

42. Delivered at the International Research Conference, Marginalization and Social Exclusion, Norway.
43. Ezejiofor, Godson (2012): The Marginalization of Women in Anambra State of Nigeria as a Risk Factor in HIV-Aids Transmission, African Journal of Criminology and Justice Studies ,Vol.6, Anambra.
44. Githinji, Valerie (2009): Food Insecurity in Buhaya: The Cycle of Women's Marginalization and the spread of Poverty, Hunger and Disease, The American Anthropological Association, Wageningen University.
45. Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions, Vol. 26, No. 1.
46. Killian, Bernadeta & Maija Hyle (2020): Women's marginalization in participatory forest management: Impacts of responsibilization in Tanzania, forest Policy and Economics: www.elsevier.com/locate/forpol
47. Kuzmannovic, Tatjana. D &Cizelj, Ana.P (2018): Economic Violence against Women: Testimonies from the Women's Court in Sarajevo, European Journal of Women's Studies, Serbia
48. Lenoir, René (1995): Developing Supplementary Indicators from Social Exclusion Perspective towards the Achievement of MDGs Some Key Issues bassed on Indian

Experiences, Center For Study of Social Exclusion &Inclusive Policy, Tata Institute of Social Science, Mumbai.

49. Maracine, Liza Liberatore (2017): Economically Empowering Women as Sustainable Conflict Resolution: A case Study on Building Peace in Uganda, Through Social Enterprise, Journal of Peace Building and Development, 12(1).
50. Mccabe, Lisa.M (2008): Assessing Training needs and Capacity for Sustainable Business Development among Rural Mexican Women, Saint Francis Xavier University, Canada.
51. Mngomezulu, S, Senzo (2009): Poor– Rural Women's Experience of Empowerment, An Existential Phenomenological Study, Magister Atrium, University of Johannesburg.
52. Montiel, Aimee Vega(2018):Gender Equality and Big Data in the Context of Sustainable Development Goals, The Open Journal of Sociopolitical Studies,11(2).
53. Robert, Salais (2007): Social Exclusion and Capability, Lecture
54. Shailaja, R (2000): Women, Energy and Sustainable Development, Center for Environment and Education, India.
55. Sherman, Ann(2000): Women Managing/Managing Women–The Marginalization of Female Leadership in Rural

School Settings, Educational Management & Administration , Vol 28(2), SAGE Publications (London, Thousand Oaks and New Delhi).

56. Singh, Shweta (2010): Women's autonomy in rural India: Need for culture and context, International Social Work, 53(2), USA.
57. Tricia, Glazebroo &Emmanuela Opoku(2020): Gender and Sustainability :Learning from Women's Farming Africa , University for Development Studies,Ghana.
58. Wang ,Zhengxu & Weina Dai (2012):Women's Participation in Rural China's Self-Governance: Institutional, Socioeconomic and Cultural Factors in a Jiangsu County,
59. Yumarni,Tri &Dalanthi Amaratunga (2018):Gender Mainstreaming and Sustainable Development Goals :a Systematic Literature Review Post Disaster Reconstruction Area, MATEC, Web of Conferences 229,UK.

**Abstract:**

Aspects and Mechanisms of Marginalizing of Rural woman and it's Reflections on the Sustainable Development
A field study on a sample of women in Minia Countryside
The current study was launched as an attempt to observe aspects and mechanisms of multiple marginalization in which rural woman suffers in Egyptian society and it's reflection on the Sustainable development , knowing the effect of marginalization in which rural woman is exposed in her social relations and her sense of estimation inside her family . The study relied in it's the oretical orientation on the feminist theory. Since the current study is considered one of the descriptive and analytical ones, so it relied on sampling social survey method for being the most appropriate method for the descriptive studies. The basic tool for collecting data was represented in questionnaire form and the field study was applied in rural Minia governorate. A sample was selected of (311) rural women.

The study found several field findings .The most important ones are:
-There are several aspects of economical marginalization in which rural woman is exposed. The most important ones are that there is no suitable work of steady income or working in marginalized ones that don't generate a steady income and work on lowering her economical position. As well as her inability to

control in her economical resources and her inability to make savings , in addition to her inability to participate in economical decisions inside the family in which men are unique but not women .

It was shown that the most important mechanisms that played a role in marginalizing rural woman and her inability to obtain appropriate jobs is lack of opportunities to have good education and their weak preparation for work market.

The most important mechanisms of social marginalization in which rural woman is exposed are represented in methods of socialization and the prevalent cultural heritages that differentiate between males and females in rights and duties that work on removing her largely from participating in activities of public life.

The findings of the field study showed that woman in rural doesn't receive the sufficient estimation from her family members and she is also subjected explicitly to the control of her family members from males.

Key words: Women's marginalizing, Women's empowerment, Sustainable development , Feminist theory.